سياسة التراجع البريطاني تجاه إيران
(١٩٧٩-١٩٨١م)
دراسة تاريخية وثائقية

أ.د. محمد عزيز محمد سيف (*)

مقدمة:

على إثر نجاح الثورة الإسلامية في إيران في فبراير ١٩٧٩م وسقوط نظام الشاه تأثرت العلاقات الإيرانية بالغرب تأثرًا شديدًا بعدما أعلن النظام الجديد في إيران عداؤه للغرب ورغبته في تصدير مبادئ ثورته للدول المجاورة؛ الأمر الذي سبب قلقًا واضحًا للقوى الغربية ، وكانت بريطانيا في طليعة الدول الغربية التي تأثرت بالنظام الإيراني الجديد؛ لذلك حاولت مساندة نظام الشاه الموالي لها ومنع سقوطه فلما فشلت لجأت إلى معارضة النظام الإيراني الجديد ، ولكنها تراجعت على إثر اعترافها بهذا النظام ، وعلى الرغم من تصدير ذلك النظام لبعض الأزمات للغرب أهمها الهجوم على السفارة الأمريكية في طهران واحتجاز الرهائن الأمريكيين فيها في الرابع من نوفمبر ١٩٧٩م ، وأعقب ذلك في اليوم التالي الخامس من نوفمبر١٩٧٩م الهجوم على السفارة البريطانية في طهران، ورغم هذه الأزمات وفي إطار سياسة التراجع البريطاني سعت بريطانيا إلى توفيق أوضاعها مع إيران خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن بريطانيا كانت الحليف الأهم والأقوى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية في أزمتها مع إيران، وعلى الرغم من استجابة بريطانيا لبعض المطالب الأمريكية فيما يتعلق بمعاقبة إيران على احتجاز الرهائن الأمريكيين إلا إنها كانت حريصة على عدم استثارة الجانب الإيراني ضدها ومحاولة احتوائه فسعت للتوفيق بين مصالحها مع طهران وتحقيق الرغبات الأمريكية فيما يتعلق بهذه الأزمة ، وهو مامثل تراجعًا في السياسة البريطانية تجاه إيران، وعندما اضطرت بريطانيا إلى توقيع حزمة عقوبات اقتصادية على ايران إرضاءً لحليفتها (الولايات المتحدة الأمريكية) على إثر أزمة الرهائن الأمريكيين بطهران، إلا إن تلك العقوبات كانت جزئية وشملت موضوعات معينة بل إن بريطانيا سمحت لبعض شركاتها بالتعامل مع ايران ثم مالبثت بريطانيا أن طلبت التعامل الرسمي في مجال العلاقات الاقتصادية مع النظام الايراني ، وهو مامثل تراجعًا أيضًا في السياسة البريطانية تجاه إيران.

(*) أستاذ ورئيس قسم التاريخ والحضارة – كلية الآداب – جامعة سوهاج.

أولًا: قيام الثورة الإيرانية وسياسة التراجع البريطاني: -

تضافرت سلسلة من العوامل الداخلية والخارجية لقيام الثورة ضد نظام الشاه محمد رضا بهلوي([١]) في إيران ، يأتي في عداد العوامل الداخلية، الفساد الإداري والاستبداد من جانب جهاز الحكومة والبلاط، والتوزيع غير العادل لمداخيل النفط التي أنفقت لسد حاجات الشاه، وشراء الأسلحة والتجهيزات الحربية الأمريكية الصنع ، إلى جانب تحكم الشاه في جميع شؤون البلاد المالية والاقتصادية، والدفاع والسياسة الخارجية والداخلية ، ويأتي في عداد الأسباب الخارجية احتجاج الإيرانيين ضد السيطرة الأمريكية في إيران، واستمرار نهب الشركات النفطية العالمية لمصدر الثروة القومية (النفط) ، وضغط العسكرية الأمريكية على حياة البلاد([٢]) ؛ لذلك شهدت إيران منذ بداية عام ١٩٧٨م، سلسلة من المظاهرات الشعبية المتلاحقة في معظم المدن الرئيسية في إيران قادها رجال الدين تطالب بالاصلاحات الشاملة ([٣]) ، ونتيجة لتفاقم الأوضاع تدخلت الشرطة في قتل العديد من المتظاهرين، ثم تطورت تلك التظاهرات لتنادي بعودة آية الله الخوميني([٤]) ، واسقاط نظام الشاه ([٥])، وبدأ الأخير بتقديم التنازلات للمعارضة لإحتوائها ([٦]) ، وفي أوائل سبتمبر عام ١٩٧٨م أضرب عمال النفط وعمال المصانع الحكومية وموظفو المصارف، وفي الخامس من سبتمبر، وأثناء الاحتفال بنهاية شهر رمضان انطلقت التظاهرات الحاشدة في شوارع طهران، واضطر الشاه لإصدار قرار بمنع التظاهرات الغير مصرح بها، وفي السابع من سبتمبر خرجت مسيرة أكثر احتشادًا وزادت التظاهرات ؛ مما أدي إلى تفاقم الأوضاع في البلاد،لاسيما بعد الأحداث الدموية التي وقعت في طهران في الثامن من سبتمبر١٩٧٨م ، والتي عرفت بيوم الجمعة السوداء ، إذ قتل في ذلك اليوم أكثر من ألف متظاهر في طهران وحدها، ليعلن الشاه الأحكام العرفية في طهران ، وباقي المدن الرئيسية([٧])؛ مما أدى إلى اتساع نطاق التظاهرات ، والقيام بأعمال تخريب وشغب في أرجاء البلاد، وتعطيل حقول النفط عن العمل خاصة في المدن البترولية ([٨]) ؛ دفع ذلك صحيفة الغارديان البريطانية إلى القول " لقد دخلت الحكومة الإيرانية في اشتباك دائم مع شعبها ، وقد يؤي ذلك إلى الاطاحة بها أوعلى الأقل عزلها وإضعافها" ([٩]) ، وفي السادس من نوفمبر ظهر الشاه على شاشات التلفاز متعهدًا للشعب الإيراني بأن أيام الحكم الاستبدادي قد انتهت ، وبعدها بأيام تم القبض على العديد من الرموز البارزة التي كانت بمثابة حصانة للنظام كمحاولة من الشاه ليثبت أنه قد تخلص من أخطاء الماضي ([١٠]) ،إلا إن محاولات الشاه هذه لم تجدي نفعاً مع جموع المتظاهرين ففي ١٠ ديسمبر عام ١٩٧٨م، قام الإيرانيون بمظاهرة ضخمة ضمت أكثر من أربعمائة ألف متظاهر، لتتحول الأحداث في إيران إلى حركة شعبية عامة وواسعة ترمي إلى إنهاء نظام الشاه، وطرد الولايات المتحدة الأمريكية من الحياة السياسية والاقتصادية والعسكرية في البلاد ، وفرض السيادة الوطنية الكاملة على الثروة النفطية ([١١]) ، ولم تفلح سياسة القمع التي استخدمها الشاه في كبح جماح

المتظاهرين([١٢]) ، ولم يكن أمامه إلا مغادرة إيران في ١٦يناير عام ١٩٧٩م ، تاركًا إيران بشكل مؤقت للراحة والعلاج ([١٣])، بعد أن كلف شابور بختياري([١٤]) بتشكيل حكومة جديدة في البلاد، بعد مغادرة الشاه، وعلى الرغم من اصدار حكومة شابور بختياري لمجموعة من القرارات التي تكفل حق التظاهر، وتشكيل الأحزاب السياسية، وحرية الصحافة، واطلاق سراح جميع السجناء السياسيين، إلا إن الأنباء ترددت حول قيام الجيش بانقلاب عسكري في البلاد، وعدم تمكن شابور بختياري في إدارة دفة أمور البلاد؛ مما دفع آية الله الخوميني إلى اتخاذ قرار العودة إلى طهران في الأول من فبراير عام ١٩٧٩م ([١٥]) ليعلن في الخامس من الشهر ذاته أن حكومة شابور بختياري ماهي إلا أداة لتنفيذ سياسة الشاه محمد رضا بهلوي([١٦]) ليكلف في اليوم ذاته مهدي بازركان ([١٧]) بتشكيل حكومة مؤقتة، وإجراء استفتاء للرأي العام حول تغيير النظام السياسي في ايران من الملكية إلى الجمهورية ([١٨])، وتشكيل مجلس تأسيسي من ممثلي الشعب لغرض المصادقة على الدستور، وكذلك انتخاب مجلس نواب الشعب وفقاً للدستور([١٩]).

شهدت العلاقات الإيرانية - البريطانية منذ الأيام الأولى للثورة الإيرانية توتراً ملحوظًا، بسبب تعارض المصالح بين الجانبين فإيران في ظل النظام السياسي الجديد بعد عام ١٩٧٩م

ليست كإيران في عهد الشاه، وشكلت الثورة الإيرانية تهديدًا مباشرًا لسياسة واستراتيجية بريطانيا

في المنطقة([٢٠])، ولعل تبني الإيديولوجية الإسلامية ومبدأ تصدير الثورة من قبل النظام الجديد في إيران إلى الدول المجاورة وخاصة المرتبطة ببريطانيا، كان أول تحدي يواجه العلاقات الإيرانية- البريطانية، وعليه سعت بريطانيا والدول الغربية إلى الوقوف بوجه النظام الإيراني الجديد لعرقلة مسيرة الثورة الإيرانية التي وجدت فيها تلك الدول تهديدًا لمصالحها([٢١]).

لقد تلاحقت المتغيرات لتعصف بالعلاقات الإيرانية - البريطانية، فما إن تولى النظام السياسي الجديد السلطة في إيران، حتى سارع إلى قطع العلاقات مع "إسرائيل"، ورفض الاعتراف بها، وبمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية الموقعة في ٢٦ مارس عام ١٩٧٩م ، وأعلن معارضته ورفضه للنفوذ والسياسة والهيمنة الغربية سواء في إيران أوالمنطقة عمومًا؛ مما دفع بريطانيا إلى النظر للنظام السياسي الإيراني الجديد بأنه نظام يهدد المصالح الغربية وأمن" إسرائيل"، بما يحمله ويتسم به من طبيعة أيديولوجية، وكان هذا التهديد الأول في نظر بريطانيا، أما التهديد الثاني فهو زعزعة أمن واستقرار المنطقة ([٢٢]) .

كانت بريطانيا قد جندت كل عملاؤها في إيران لدعم النظام الملكي والحيلولة دون سقوطه وفي هذا السياق قامت بريطانيا بدفع كل الأشخاص الموالين لها إلى التحرك العلني لدعم نظام الشاه الأمر الذي كشف سياسة بريطانيا العدائية للنظام الجمهوري أمام الشعب الإيراني ؛ مما نتج عنه فشل تلك السياسة، وهكذا يبدو لنا

أن بريطانيا قد فشلت في دعم نظام الشاه وهو تعبير عن فشل سياستها في إيران ([٢٣]).

وبعد فشل وزارة الخارجية البريطانية في توقعاتها حول انتصار الثورة الإيرانية وانهيار نظام الشاه كلف ديفيد أوين David Owen وزير الخارجية البريطانية(١٩٧٦-١٩٧٩م) نيكولاس براونNicholas Browne أحد المختصين في الشئون الخارجية لإعداد دراسة مفصلة عن سياسة بريطانيا تجاه إيران خلال السنوات الأخيرة من حكم الشاه، وماهي الأسباب التي أدت إلى فشل وزارة الخارجية في توقع سقوط الشاه وانتصار الثورة الإيرانية؟ وقد بحثت الدراسة أوجه القصور في السياسة البريطانية تجاه إيران بالعوامل الآتية([٢٤]):

١-كان اهتمام السفارة البريطانية في طهران منصبًا في الأساس على الجانب التجاري أكثر من الجانب السياسي.

٢- اخفاق وزارة الخارجية البريطانية في عمل الدراسات الكافية حول بعض التقارير الواردة إليها من السفارة البريطانية في طهران.

٣- عدم سعي وزارة الخارجية البريطانية وسفارتها في طهران بمحاولة فتح قنوات اتصال مع المعارضة الإيرانية لنظام الشاه حيث اقتصرت تلك العلاقة مع النظام الحاكم في إيران، وربما يعزو ذلك إلى خشية السفارة البريطانية من عواقب التواصل مع المعارضة الإيرانية على علاقة تلك السفارة بنظام الشاه.

٤ـــ فقدان الإدراك العميق لكثير من جوانب الثقافة والتاريخ في المجتمع الإيراني لدى المختصين البريطانيين المهتمين بالشأن السياسي الإيراني مما ترتب عليه عدم الوقوف على البواعث الحقيقية التي تحرك المجتمع الإيراني، والتي قادته في نهاية الأمر إلى التظاهر ضد نظام الشاه حتى اسقاطه.

من جانب آخر أشارت إحدى الوثائق البريطانية إلى أن الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي على إثر مغادرته إيران مطلع العام ١٩٧٩، قد طلب بشكل شخصي من الصحفي البريطاني المقرب منه آلن هارت Allen Hart أن يتحدث لدى الحكومة البريطانية ومعرفة رد فعلها على امكانية انتقاله إلى بريطانيا للعيش فيها بشكل دائم في منزله الفخم جنوب غرب لندن ، وردًا على هذا الطلب، أكدت وزارة الخارجية البريطانية أن قرارًا كهذا "سيعقد بالتأكيد العلاقات بين حكومة الثورة في إيران وبريطانيا وسيضر بها على الأرجح" ، ووافق رئيس الوزراء البريطاني جيمس كالاهانJames Callaghan ([٢٥]) على وجهة النظر هذه وكتب كالاهان في ملاحظاته حول هذا الأمر أن" الشاه شخصية تثير جدلًا حادًا في إيران وعلينا أن نفكر في مستقبلنا في هذا البلد"، في إشارة إلى الجمهورية الإسلامية في إيران([٢٦])،وكان الشاه في مقابلة معه يقول عن تخلي بريطانيا عنه : "رموني كالفأر"([٢٧])، ولم يكن ذلك بعيدًا عن تصور الشاه حيث عبر عن ذلك لدى تخليهم عن مساندته بقوله (لقد كنت دائمًا أعرف الإنجليز لايمكن الوثوق بهم أبدًا) لكنه

دهش للأساليب التي كانت تتبع من قبل بريطانيا وخصوصًا عندما طلب المساعدة منهم ولم يحصل على سوى بعض التطمينات بقولهم (إننا سنحميكم) ([٢٨]).

وهكذا يمكن القول إن بريطانيا رفضت استقبال شاه إيران على أراضيها حتى لا يؤثر ذلك على علاقاتها مع النظام الإسلامي الذي تولى السلطة في طهران عام ١٩٧٩م، ورأت السلطات البريطانية وقتها أن منح اللجوء إلى الشاه محمد رضا بهلوي الذي دعمته لفترة طويلة، يشكل مجازفة كبيرة جدًا على الصعيد الأمني، ويمكن أن يزيد التوتر مع النظام الإيراني الجديد ([٢٩]).

بل إن بريطانيا شنت حملة ضد الشاه بإعادة نشر كتاب عن النخبة في ايران للكاتب مارفن زونيس Marvin Zunes الذي ألقى الضوء فيه على حجم المؤسسة الدينية في ايران وعلى الإمام الخميني على وجه الخصوص ، كما أتاحت هيئة الإذاعة البريطانية فرصة نادرة لنشر أفكار الخميني بإذاعة بياناته باللغة الفارسية على الشعب الايراني من محطتها الموجهة من لندن إلى ايران أثناء وجوده في المنفى في باريس مما أوحى لرجال الدين الايراني بأن بريطانيا تؤيد نضالهم ضد الشاه بالإضافة إلى نشاط أعضاء الجهاز السري البريطاني في الدولة الايرانية بغرض الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا انتقاما منه([٣٠]).

ومن هنا أدركت الحكومة البريطانية أن من مصلحتها إقامة علاقات جيدة وبناءة مع النظام السياسي الجديد في إيران ، وسعت حكومة لندن إلى عدم خلق توترات بينها وبين الحكومة الإيرانية المؤقتة إدراكًا منها بأهمية ذلك في الحفاظ على مصالحها في إيران، ولاسيما في الجانبين العسكري والتجاري([٣١]) .

لذا سارع رئيس الوزراء البريطاني جيمس كالاهان بالاعتراف بحكومة بازركان المؤقتة في الثالث عشر من فبراير١٩٧٩م، وفي اليوم نفسه أعلن وزير الخارجية البريطاني ديفيد أوين بأن حكومته ليس لديها أية نية للتدحل في الشأن الإيراني عكس مايشيعه السوفييت ، وفي العشرين من الشهر نفسه أعلن ديفيد أوين أن الشعب الإيراني مصمم على تحديد مستقبله وأن الحكومة البريطانية تحترم رغباته، ومع هذا فقد أشار أوين إلى أن هناك تخوف واضح من انتشار الثورة الإيرانية ، ولاسيما في دول الخليج العربي، وأن إيران لديها مايكفي من المشكلات الداخلية التي تهدد دول الجوار، ومن ثم يجب أن تؤدي التطورات الداخلية في إيران إلى التوصل لتفاهمات في الشرق الأوسط أكثر من أي وقت مضى مشيرًا إلى أن الاضطرابات في إيران أضرت كثيرًا بالتجارة بين بريطانيا وإيران ، وأعرب عن أمله في أن تتجاوز الأخيرة أزمتها([٣٢]).

وعندما اتخذت السلطات البريطانية في العاشر من مارس ١٩٧٩م ، إجراءات قاسية بحق المواطنين الإيرانيين الوافدين إلى مطار لندن ،إذ لم تكتف السلطات هناك باحتجازهم والتحقيق معهم بل إعادة عدد منهم إلى طهران ، وكان سبب ذلك حسب إدعاء المسئولين البريطانيين بأن بعض المسافرين كان مشكوكًا في تأشيرات دخولهم إلى لندن ،والبعض الآخر كانوا يريدون الذهاب إلى الولايات المتحدة

الأمريكية عبر مطار لندن لأنهم لم يتمكنوا من الحصول على تأشيرات مباشرة من طهران إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، الأمر الذي رفضته السلطات البريطانية([٣٣]).

انعكست الإجراءات البريطانية الأخيرة والمتخذه بحق المواطنين الإيرانيين على السياسة الإيرانية حيث أصدرت وزارة الخارجية الإيرانية بيانًا في الثالث عشر من مارس انتقدت من خلاله الأجراءات المتخذة بحق مواطنيها في مطار لندن، واصفة تصرفات المسئولين هناك بأنها عدوانية ، وحثت الإيرانيين على الامتناع عن السفر إلى بريطانيا ، في الوقت الذي حدثت فيه تظاهرات عامة في طهران احتجاجًا على سلوك البريطانيين تجاه المسافرين الإيرانيين، دفع ذلك السفارة البريطانية في طهران إلى تقديم اعتذار للحكومة الإيرانية في اليوم التالي عن ذلك الحادث مؤكدة على أنه لايوجد سبب سياسي جعل المسؤولين في لندن يتخذون تلك الإجراءات ، وأن هذه الإجراءات مرتبطة فقط بالقوانين البريطانية التي يجب احترامها من قبل الوافدين إليها ، وأعربت السفارة البريطانية عن أملها بعدم تكرار تلك الحوادث مجددًا ([٣٤]).

يبدو تخوف بعض المسئولين البريطانيين من انسحاب إيران من منظومة الدفاع الغربية على إثر قيام الثورة الإيرانية كان في محله ففي الخامس من أبريل ١٩٧٩م أعلنت حكومة إيران انسحابها رسميًا من حلف بغداد الأمر الذي دفع الحكومة البريطانية منتصف الشهر نفسه إلى أرسال وفد من وزارة الدفاع البريطانية للتباحث مع نظرائهم الإيرانيين حول مسألة الديون البريطانية المتعلقة بصفقات الأسلحة التي عقدها النظام الإيراني السابق، والتي بلغت قيمتها قرابة خمسة وثمانين مليون جنيه أسترليني، وعقب إنتهاء المباحثات التي جرت بين الطرفين سلم الوفد البريطاني المفاوض حال عودته إلى بلاده الحكومة البريطانية تقريرًا مفصلًا عن المفاوضات واصفًا أياها بأنها "جرت في جو ودي وبناء "، وأن وزارة الدفاع الإيرانية أعربت عن عزمها دفع جميع الأموال المستحقة عليها للحكومة البريطانية ([٣٥]) .

وعندما توفي الشاه اقترحت الحكومة البريطانية تقديم واجب العزاء في وفاته للنظام الإيراني الإسلامي إلا إن بيتر كارينجتونPeter Carrington (١٩٧٩-١٩٨٢م) وزير الخارجية البريطاني قد عارض مسألة إرسال رسالة عزاء رسمية، ذلك لإنه لم يعد ملكًا حاكمًا حينذاك ولأن" الأعداء في إيران سيستغلون أي رسالة كدليل على العداء المزعوم المنسب إلينا حيال الثورة الإيرانية، ولا يمكننا استبعاد مسألة اتخاذ إجراءات ضد سفارتنا أو رعايانا بطهران، حتى وإن ظهر ذلك أمرًا غير محتمل([٣٦])".

وعلى إثر اختيار أبو الحسن بني الصدر([٣٧]) كأول رئيس للجمهورية الإسلامية في إيران ترددت الحكومة البريطانية في تقديم رسالة تهنئة للحكومة الإيرانية على هذا الاختيار خشية أن يثير ذلك الرأي العام البريطاني حيث أشار جون جراهام John

Graham السفير البريطاني في إيران (١٩٧٩-١٩٨٠م) إلى أنه هناك احتمال كبير من معارضة الرأي العام البريطاني في حال قيام الحكومة البريطانية بتهنئة النظام الإيراني الجديد لتولي بني الصدر كأول رئيس للجمهورية الإسلامية، ([٣٨]) بالرغم من ذلك ونظرًا لكون بني الصدر هو الرئيس الأول للجمهورية الإسلامية في إيران وبعد تردد فقد أدرك جراهام بأنه يجب بشكل ما إرسال خطاب تهنئة على انتخاب الرئيس الجديد وبعد مشاورات بين أعضاء الحكومة البريطانية ورئيسة وزرائها قامت مارجريت تاتشر Margaret Thatcher ([٣٩]) بإرسال رسالة شديد الإيجاز تقول فيها : " سيادتكم أرجو أن تتقبلوا خالص التهاني على انتخابكم كأول رئيس للجمهورية الإسلامية الإيرانية ([٤٠])" .

ثانيًا: أزمة الرهائن الأمريكيين وسياسة التراجع البريطاني -

من أهم الأحداث التي أعادت رسم طبيعة العلاقات الإيرانية الغربية بعد قيام الثورة الإسلامية في إيران في فبراير ١٩٧٩م ، تمثل في أزمة الرهائن الأمريكيين في إيران ، حيث شهدت مدينة طهران في يوم الرابع من شهر نوفمبر عام ١٩٧٩م تظاهرة طلابية حاشدة نددت بالإمبريالية الأمريكية، ودعت إلى ضرب مصالحها في الشرق الأوسط ، وتوجه المتظاهرون نحو السفارة الأمريكية، مرددين شعارات معادية للولايات المتحدة الأمريكية ([٤١]) ، وقاموا باحتجاز جميع الموظفين والدبلوماسيين فيها كرهائن والذين بلغ عددهم ستة وستين فردًا ([٤٢]) ، وأكدت تصريحات الخوميني في أعقاب احتجاز الرهائن الأمريكيين على أن احتلال السفارة الأمريكية عمل مخطط له على مستوى القيادة العليا للثورة، وأنه أحيط علمًا باحتلال الطلبة الإيرانيين للسفارة الأمريكية([٤٣]) ، كما أصدر الخوميني بيانًا أوضح فيه أن تلك الأفعال جاءت ردًا على تجاهل الولايات المتحدة الأمريكية لموقف إيران المعارض للجوء شاه إيران المخلوع محمد رضا بهلوي إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وفشلها في تفهم مدى التأييد الشعبي للثورة الإيرانية([٤٤]) ، وفي رسالته إلى الطلبة الذين استولوا على السفارة الأمريكية اعتبر الخوميني عملية الاحتجاز رد فعل طبيعي على الضربات التي تلقاها الشعب الإيراني على يد الأمريكيين، وحدد فيها شروط التعامل مع واشنطن، وهي الاعتذار عن دور الولايات المتحدة الأمريكية التاريخي في إيران، وإعادة جميع أموال الشاه محمد رضا بهلوي التي قدرت بنحو خمسة مليارات من الدولارات ومحاكمته ([٤٥])،وسحب الدعاوي القانونية ضد إيران وتقديم ضمانات أمريكية بعدم التدخل في سياسة إيران الداخلية والخارجية في المستقبل([٤٦]) ،والإفراج عن الأرصدة الإيرانية في البنوك الأمريكية بكافة فروعها ([٤٧]).

ولقد وصفت الولايات المتحدة الأمريكية من جانبها حادثة احتجاز دبلوماسييها في طهران" بالعمل المتهور والشائن والغير مقبول على الاطلاق في التاريخ الدبلوماسي" وأنها كانت تتوقع رد فعل إيراني جراء استقبال الولايات المتحدة

الأمريكية للشاه الإيراني لتلقي العلاج في أراضيها إلا إنها لم تكن تتوقع أن تصل الأمور إلى درجة احتجاز دبلوماسييها في سفارتها في طهران ([٤٨]) .

ومن جانب آخر دفعت أزمة الرهائن الأمريكيين في طهران إلى حدوث تصدع خطير في العلاقات بين الحكومة الإيرانية ونظيرتها البريطانية على إثر إدانة مارجريت تاتشر رئيسة وزراء بريطانيا احتجاز الرهائن الأمريكيين، كما هاجمت تاتشر النظام الإيراني،وطالبت باطلاق سراح الرهائن، واصفة ذلك الحدث بأنه انتهاكًا للعلاقات الدبلوماسية والدولية([٤٩]) .

ونتيجة لهذا الموقف البريطاني المعلن من مسألة اقتحام السفارة الأمريكية واحتجاز الرهائن الأمريكيين تعرضت السفارة البريطانية في طهران لهجوم من قبل بعض المتظاهرين الإيرانيين حيث اقتحموا مبنى السفارة البريطانية بحجة البحث عن بعض العناصر الأمريكية المفقودة الذين لم يكونوا متواجدين بالسفارة الأمريكية عندما تم الاستيلاء عليها ، وأثناء الهجوم على السفارة البريطانية قام أحد المتظاهرين بالاتصال بمكتب الخوميني، وتم تلقي التعليمات بإنهاء الاقتحام فغادروها بعد ساعات قليلة من الاقتحام([٥٠]) ؛ دفع ذلك الهجوم السفارة البريطانية إلى الاحتجاج في اليوم نفسه لعدم توفير الحماية الكافية لها ، وقال المتحدث باسم السفارة البريطانية بأنه لايطلب من الحكومة الإيرانية حماية السفارة لأن ذلك واجب عليها وفقاً للقانون الدولي ، وأن على الحكومة الإيرانية حماية كل السفارات وموظفيها ، ولاسيما بعد احتلال السفارة الأمريكية، وعلى أثر تلك التصريحات انتشرت الشرطة والحرس الثوري الإيراني حول السفارة البريطانية لحمايتها([٥١])، وعلى الرغم من هذه الإجراءات فإن تجدد الهجوم على السفارة البريطانية كان احتمالاً قائماً لدى البريطانيين خاصة في أعقاب الهجوم من بعض الإيرانيين على مباني صحيفةFinanical Times وشبكة ال BBC, البريطانيتين([٥٢]).

كما قامت تاتشر رئيسة الوزراء البريطانية وبعد الاستيلاء على السفارة الأمريكية بإرسال رسالة إلى الرئيس الإيراني أبو الحسن بني الصدر حملها بيتر كارينجتون وزير الخارجية البريطاني جاء فيها : " أود إعلامك توجسي الشخصي العميق حول الوضع الخاص بالسفارة البريطانية بطهران، فذلك الاعتداء يشكل فعلًا إرهابيًا وانتهاكًا لحصانة الموظفين الدبلوماسيين وهو الأمر الذي تراه الحكومة البريطانية بغيضًا للغاية وتتصرف بحزم شديد للتصدي له. إنني آمل أن يتم حل تلك الحادثة سريعًا ويمكنني أن أؤكد لسيادتكم أن سلامة الأرواح المعرضة للخطر ستكون ذات أهمية قصوى، كما أؤكد لسيادتكم أننا سنبقى على اتصال متواصل بسيادتكم وبحكومتكم([٥٣]) ".

وكانت الحكومة البريطانية عقب وقوع حادث الأعتداء على مقر السفارة البريطانية بطهران قد أعدت تقريرا وافيًا بخصوص ذلك الأعتداء انتهت منه في أوائل فبراير١٩٨٠م وخلصت فيه إلى أنه" كان من الجلي أن الحكومة الإيرانية مسؤولة عن ذلك بموجب القانون الدولي، فقد تم تحذيرهم من الخطر البالغ على مباني

السفارة البريطانية وأحاطوا علمًا بالهجوم عليها، بيد أنهم لم يبذلوا أي مجهود على الإطلاق للقيام بواجبهم في حماية مباني السفارة، ولدينا روايات أصلية وشديدة الوضوح حول تسلسل الأحداث والأدلة الواضحة على الأضرار التي لحقت بها([٥٤])" وعن مسألة التعويضات طالبت بريطانيا الحكومة الإيرانية بدفع تعويضات عن الخسائر التي لحقت بالسفارة البريطانية وقد وعدت الحكومة الإيرانية بالنظر في الأمر إلا إن الحكومة البريطانية شككت في نية إيران بدفع تلك التعويضات لكنها أملت أن يحدث ذلك في القريب العاجل عن مسألة تعويضات الأضرار التي لحقت بالسفارة البريطانية([٥٥]).

دفع تقلب السياسة الإيرانية بجون جراهام السفير البريطاني في إيران إلى وصف الوضع بأنه " وضع لا يمكن التنبؤ به، لا أستطيع أن أتوقع إلى متى قد تستمر تلك المرحلة " لذلك كان أحد الشواغل الرئيسية للحكومة البريطانية هو سلامة الرعايا البريطانيين، وقد التقى جراهام بثلاثين ممثلاً للجالية البريطانية بإيران في الثاني عشر من نوفمبر، وعلى أثرها صرح آنذاك قائلاً: " بات هناك ترنح نحو التطرف وأن الوضع كان حساسًا ولا يمكن التنبؤ به ، وقد بدت كراهية الأجانب وهوس التجسس جليًا ، وفي الوقت الذي تحمل فيه الأمريكيون وطأة الوضع ، ظل التهديد قائمًا بالنسبة لبريطانيا والدول الأوروبية الأخرى ، ولهذا فقد أعاد جراهام عليهم نصيحته التي ذكرها لهم في بداية الثورة في شهر فبراير بأنه على من ليس لديهم حاجة ماسة (وقد عرف تلك الحاجة على أنها التزامات تجارية أو تعاقدية أو روابط أسرية) أن يفكروا بمغادرة إيران إذا تعرضت السفارة للهجوم ، وعدم القدرة على أداء المهمات فإن الخطوط الجوية البريطانية وشركة جراي ماكينزي Gray McKinsey على اتفاق لتنسيق الترتيبات اللازمة لمغادرة الرعايا البريطانيين إيران إلى وطنهم " ([٥٦]).

لذلك دفع تخوف الحكومة البريطانية من تعرض رعاياها إلى الخطر في إيران إلى إعلانها حظر سفر المواطنين البريطانيين إلى إيران ، وأشارت الحكومة البريطانية في بيانها إلى أن تلك الأجراءات هي احترازية ، والغرض منها هو دفع الخطر عن مواطنيها بعد الأحداث الأخيرة التي جرت في طهران ، في الوقت الذي أكدت فيه السفارة البريطانية في برقيتها الصادرة في الثاني عشر من نوفمبر إلى وزارة الخارجية البريطانية بأن بعض الذين احتلوا السفارة الأمريكية في طهران لم يكونوا طلابًا كما نوهت السفارة إلى أن القائمين بذلك العمل ليس لهم أية علاقة بالشيوعيين ، ولكن احتلالهم للسفارة مرحب به بدون شك من قبل الاتحاد السوفيتي([٥٧]) .

وعبر محادثة هاتفية جرت بين رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر والرئيس الأمريكي جيمي كارترJimmy Carter (٢٠ يناير ١٩٧٧-٢٠ يناير ١٩٨١م) في التاسع عشر من نوفمبر ١٩٧٩م قدم فيها كارتر الشكر لرئيسة الوزراء البريطانية على ماتبذله من جهود هي وحكومتها في سبيل إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين ، وأعربت تاتشر عن إعجابها بكارتر في تعامله مع مسألة الرهائن

وعدم خضوعه للمطالبات الإيرانية مؤكدة على أن بريطانيا جنبًا إلى جنب مع الدول الأوروبية يعملون على مواصلة الضغط على إيران من أجل اطلاق سراح الرهائن دون قيد أوشرط ، وقد طلب كارتر من تاتشر إلى جانب حلفائها الأوروبيين في تلك المحادثة بتقليل عدد طاقم الموظفين في سفاراتهم أوالإغلاق الكامل لتلك السفارات وإفهام الخوميني بمخاوفهم العميقة تجاه أزمة الرهائن وقد أعربت تاتشر عن قلقها في إتخاذ أجراء كهذا، موعزة سبب ذلك إلى خشيتها من تعرض الأفراد المتبقين في السفارة إلى الخطر من قبل الإيرانيين كجزء من انتقام الإيرانيين على السياسة البريطانية تجاه بلادهم ، ومن جهة أخرى رأت تاتشر أن إجراء كهذا يمكن أن يعقد الأمور ويزيد الجانب الإيراني إصرارًا على عدم إطلاق سراح الرهائن الأمريكيين ([٥٨]).

لذلك تردد البريطانيون حيال قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران، وأعلنت الخارجية البريطانية أنه " بالرغم من الأحداث المربكة في الأيام القليلة الماضية إلا أنه نظرًا لأهمية إيران الاقتصادية والاستراتيجية على المدى الطويل بالنسبة للغرب، يجب علينا بذل قصارى جهدنا لإبقاء جسور التواصل مفتوحة بيننا وبينها ومن هنا فإن إبقاء التواصل مع الحكومة الإيرانية تم اعتباره أمرًا أساسيًا لأنه وبجانب أن المصالح البريطانية المهمة على المدى الطويل قد أصبحت على المحك، فإن إيران وبانفصالها عن الغرب من الممكن أن تصبح سريعة التأثر بالسوفييت ([٥٩])".

ومن هنا كان قرار إغلاق السفارة (الانسحاب الكامل) من عدمه هو الأكثر صعوبة بالنسبة للحكومة البريطانية؛ لأنه على الرغم من توافر أسباب واضحة لذلك وعلى الأخص التهديد الأمني الموجه للسفارة والجالية البريطانية الموجوة في إيران، فقد رأت الحكومة البريطانية أن لذلك القرار عيوبًا. لقد كان النظام الثوري معاديًا بالفعل لبريطانيا، وبما أنه لا تزال هناك مصالح اقتصادية مهمة، فإن سحب لندن لجميع موظفيها قد يُفسر على أنه فعل غير ودي مما قد يعرض العلاقات التجارية بين بريطانيا وايران مستقبليًا للخطر.

في الوقت ذاته أعلن جراهام أن "مساوئ الانسحاب الدبلوماسي البريطاني من إيران واضحة وستكون جسيمة لدرجة أنني أعتقد أنه يجب أن ننتظر لنرى ماستؤول إليه الأمور([٦٠])".

بل إن الحكومة البريطانية ذهبت في تخوفها من قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران إلى أنه قد يكون هناك انتقامًا من إيران ضد السفارة البريطانية وقد يحدث ذلك الانتقام في حال تم إقناع جميع دول الاتحاد الأوروبي لإتخاذ إجراءات مماثلة([٦١]).

لذلك اقدمت السفارة البريطانية في طهران في الرابع والعشرين من نوفمبر على تخفيض عدد موظفيها لأكثر من النصف، وفي بيان السفارة الصادر في اليوم التالي أكد السفير البريطاني في طهران جون جرهام أن تلك الإجراءات لم يكن لها علاقة

بالأمور السياسية مطلقًا ، وأن تخفيض عدد الموظفين جاء بسبب انخفاض الأعمال التجارية بين إيران وبريطانيا بنسبة خمسة وسبعين بالمائة ، فضلًا عن ذلك فإن عدد البريطانيين المتواجدين في إيران قد انخفض من ١٤٠٠٠ إلى ٣٠٠ شخص فقط ، ومن ثم لم يعد هناك حاجة لبقاء أعداد كبيرة من الموظفين في السفارة البريطانية ([٦٢]) .

صرح جراهام من أجل توضيح وجهة النظر البريطانية للإيرانيين أنه سيرتب لمقابلة وزير الخارجية الإيراني قطب زادة في الوقت المناسب لمناقشة الانسحاب البريطاني على أساس الرغبة في تجنب الإحراج لكلا الحكومتين، إلى جانب الإشارة أيضًا إلى ترتيبات الحماية وأصدر قطب زادة بدوره بيانًا عامًا في الخامس والعشرين من نوفمبر، داعيًا جميع الإيرانيين احترام حصانة السفارات، ورحب البريطانيون بهذا البيان، إلا أنهم لم يقدموا ثقتهم الكاملة به نظرًا للتجربة السيئة السابقة ([٦٣]).

ومن هنا رأت بريطانيا أن تخفيض أعداد الموظفين في السفارة البريطانية قد يكون أقل ضررًا على موظفيها ورعاياها هناك وقد لايلفت أنظار الإيرانيين ، ولكن الانسحاب الكامل قد يتسبب على الأقل في إثارة الجماهير الإيرانية ولا يترك أي إمكانية لممارسة أي إجراء دبلوماسي مُستقبلاً، " وسيتسبب في جعل جاليتنا وتجارتنا غير محمية، وسيجعل الطريق مفتوحًا أمام دول أوروبا الشرقية لأجل غير مسمى (فما إن نخرج من إيران لن يكون من السهل أبداً أن نعود مرة أخرى) ووفقًا لوضعنا الخاص، فإن ذلك الإجراء(الانسحاب الكامل)يعرض ممتلكاتنا بطهران للخطر ولن نتلقى عن تلك الأملاك أي تعويض منهم – أي من الإيرانيين- ([٦٤]).

وفي برقية للخارجية البريطانية أكد جراهام على إن إغلاق السفارات الغربية سيترك المجال مفتوحًا لتوسيع نفوذ السوفييت، كما اعتبر أن إغلاق السفارات لهو إجراء "شديد الصرامة" وأنه إذا كان من الضروري أن يجري العمل به، فلابد من ترك القائم بأعمال السفير للتشغيل والحصول على قوة حماية، وقد كان من الأفضل عوضًا عن ذلك اتخاذ إجراءات أقل صرامة مثل سحب السفراء أو إغلاق أقسام التأشيرات، والتي سيكون لها تأثير أقل بكثير من الانسحاب الكامل([٦٥]).

وعلى إثر إصدار الرئيس الأمريكي كارتر أمرًا بشأن تجميد جميع الأصول الحكومية الإيرانية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ويتضمن القرار جميع الودائع في البنوك الأمريكية وبفروعها بالدول الأخرى والشركات التابعة لها. أصدر هذا القرار ردًا على إعلان أصدرته إيران أنها تعتزم سحب جميع أصولها – المقدرة بإثني عشر مليار دولار– من البنوك الأمريكية على مستوى العالم.أرسل كارتر برقية إلى مارجريت تاتشر طالب فيها الحكومة البريطانية بتجميد الأرصدة الإيرانية عندما نما إلى علمه بمحاولات الحكومة الإيرانية لسحب ودائعها من البنوك البريطانية وطالب كارتر تاتشر ببذل كل الجهود الممكنة في سبيل عدم تمكن

إيران من سحب ودائعها، أيضًا حث كارتر تاتشر على منع شركات البترول البريطانية من شراء النفط الإيراني حيث أعرب كارتر لرئيسة الوزراء البريطانية عن أسفه الشديد لقيام شركة البترول البريطانية (شركة Shell) تحت ضغط من إيران بتوقيع اتفاق مع الحكومة الإيرانية لشراء النفط من الشركة الوطنية الإيرانية للنفط بسعر ٣٠ دولارًا للبرميل ([٦٦]) .

وفي ردها على رسالة كارتر أكدت مارجريت تاتشر على أن مثل تلك الخطوة عنيفة للغاية، حيث اتُخِذتْ في أوقات الحروب، ومن المُرجَح أن يكون لها تأثير مُضِر على النظام المصرفي في جميع أنحاء العالم، وفي كل الأحوال سيتعين على الحكومة البريطانية سن تشريع لإتخاذ القرارات اللازمة، وهو الأمر الذي قد يستغرق بعض الوقت، مما قد يسمح للإيرانيين بسحب جميع أصولهم([٦٧])، ويوضح ذلك الاختلاف في الرأي بين الأمريكيين والبريطانيين حجة موين Moin القائلة بأنه "على الرغم من جميع أشكال التعبير عن أشكال الغضب المنبعثة من واشنطن والعواصم الأوروبية، إلا أنه لم يحدث أي اتفاق بين دول الغرب بشأن القيام برد مناسب"([٦٨])، وعلى الرغم من التشكيك في اقتراح كارتر، فقد عقدت تاتشر بالفعل اجتماعًا مع محافظ بنك انجلترا لمناقشة ذلك الاقتراح، وهنا كان الرأي إنه حتى لو كان من الممكن القيام بتجميد الأصول الإيرانية، فإن هناك حجج اقتصادية قوية ضد أي تحرك في هذا الاتجاه، فإذا اتخذت بريطانيا أي إجراءات ضد دولة لا يوجد خلاف مباشر معها، فعندئذ" سيؤدي ذلك إلى مخاطر جسيمة على المملكة المتحدة كمركز مصرفي وعلى النظام المالي الدولي، وسوف تفقد الدول الأخرى الثقة بالجنية الاسترليني كعملة احتياطية وقد تنقل أصولها إلى مكان أخر " لقد كان من الأفضل، في حال أرادت الحكومات الأوروبية اتخاذ إجراءات لدعم الولايات المتحدة، أن تعمل على التجارة مع إيران بدلاً من ضربها لألية المدفوعات، إلى جانب أن أي إجراء يجب أن يأخذ في الاعتبار احتمالية تعريض المواطنين البريطانيين للخطر"([٦٩])، ولم تكن بريطانيا منفردة بترددها في اتخاذ إجراءات كما أبرز البيان الصادر باجتماع وزراء خارجية الناتو في الثالث عشر من ديسمبر، مشيرًا إلى عدم وجود رغبة في التدخل بالشؤون الداخلية لإيران، وقد تم تناول مسألة الإجراءات غير العسكرية من قِبل المجموعة الرسمية المنوطة بشأن إيران والتي اجتمعت عدة مرات يوميًا خلال شهر ديسمبر، وناقشت المجموعة بأن المسار الأمثل للعمل هو "استمرار سياسة الضغط الدبلوماسي الصبور وفقًا للحدود الطبيعية للقانون الدولي" على الرغم من الصعوبات التي من الممكن أن ينطوي عليها هذا التقييد فالمزيد من التأخير وضبط النفس من شأنه أن يحمل مخاطر أقل على الرهائن ومن ثم وقع البريطانيون في مأزق، فقد كان الأمريكيين أقوى حلفائهم وطالبوا البريطانيين باتخاذ إجراءات صارمة من أجل إظهار التضامن، بيد أن مثل هذا الإجراء بإمكانها الإطاحة بعلاقة بريطانيا الكاملة مع إيران ومصالحها هناك. حيث عكفت الحكومة البريطانية على دراسة ماستئول إليه الأمور عما قد

يحدث إذا تم النظر إلى بريطانيا على أنها تقود العقوبات من أجل الجانب الأمريكي([٧٠])، وقد أكدت التقارير البريطانية إلى أنه من المهم العمل بشكل وثيق مع شركاء الاتحاد الأوروبي الذين من المفترض أنهم يشاركون بريطانيا "تحالفًا عميقًا " ، وكان من المهم أيضًا تذكُر أن السفارة البريطانية بموظفيها ودبلوماسييها صارت في خطر، وقد شملت الإجراءات المحددة التي يمكن لإيران اتخاذها ضد المصالح البريطانية التضييق على السفارة والمؤسسات الأخرى وقد تتراوح الإجراءات من التضييقات إلى اللجوء للعنف" لقد كان من العسير العمل بداخل دولة ثورية مليئة بالعنف وعدم القدرة على تنبؤ ماقد يحدث، فالإنجبار على موازنة الولاءات بين الحلفاء المهمين بطريقة لا تحمي المصالح القائمة في إيران فقط، بل وتحمي أيضًا علاقاتها مع الحلفاء قد جعل التجربة صعبة بشكل مضاعف([٧١]) ".

ومن هنا رأت بريطانيا أن مسألة معاقبة إيران اقتصاديًا هو خيار لا يمكن الاتفاق عليه بسهولة من المجتمع الدولي. حيث رأت الحكومة البريطانية أن تطبيق العقوبات وفعاليتها قضية مثيرة للجدل، فالبعض يرى أن مثل تلك السياسة بإمكانها إجبار الدول على التصرف بشكل صحيح، في حين يرى البعض الأخر أنها غير فعالة إلى حد كبير بل قد تزيد من مستوى العداء بين الدول فقط. وبشكل حتمي فإن لدى الدول المختلفة أراء متباينة كلما أثيرت إمكانية فرض العقوبات. مابين عامي ١٩٧٩-١٩٨٠ لم يكن لدى الأمريكيين أي شك بعد أن شهدوا احتجاز مواطنيهم كرهائن أن تطبيق العقوبات كان خيارًا عمليًا من أجل إنهاء أزمة الرهائن، وعلى النقيض من ذلك، فمع شعور بريطانيا بالفزع لرؤية حليفها الأقوى يتعرض للهجوم، إلا أنها لا تزال ملزمة بحماية مواطنيها ومصالحها بل وتخشى أن تطبيق العقوبات على إيران قد يدفع الأخيرة لاتخاذ إجراءات ضدهم، وبما أن شركاء لندن بالمفوضية الأوروبية قد انتهجوا النهج ذاته، فيمكن لبريطانيا تبرير سياستها كجزء من سياسة التكتل الأوسع والهروب من الانفراد بقرارها بشأن تلك القضية، ولإيجاز موقف لندن من تطبيق العقوبات، فقد حرص كارينجتون بالتأكيد على تحقيق التوازن ما بين دعم الأمريكيين وتقليل الأضرار التي لحقت بالمصالح البريطانية، وينطبق الأمر ذاته على العقوبات السياسية والاقتصادية، فعلى سبيل المثال، فإن قطع العلاقات الدبلوماسية سيجعل استعادتها مرة أخرى مع إيران أمرًا عصيبًا بل وقد يدفعها إلى أحضان الاتحاد السوفيتي ومن شأن ذلك أيضًا أن يخلق مخاطر جسيمة بالنظام المالي العالمي, فضلًا عن تعريض العلاقات التجارية والمالية البريطانية للخطر([٧٢]).

من جانب آخر تم الاتفاق في اجتماع لجنة الدفاع والسياسة الخارجية البريطانية برئاسة تاتشر على أن السياسة الأمريكية في تطبيق العقوبات مع غياب أي قرار إلزامي من الأمم المتحدة لم تكن سياسة ذات تكتيك فعال للمساعدة في تأمين إطلاق سراح الرهائن، لهذا وافقت اللجنة على رفض الاقتراح الأمريكي المُقدَم لبريطانيا بتطبيق العقوبات على أساس الزامي([٧٣]).

وتأسيساً على ماتقدم رأت بريطانيا أنه هناك إمكانية لوقوع أضرار عنيفة لمصالحها ولمواطنيها إذا ما قررت قطع العلاقات الدبلوماسية مع طهران، بل وقد تواجه أضرارًا أخرى مع قرار قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين إيران، وتلك الأضرار من شأنها أن تساعد في تفسير موقف بريطانيا المتردد في اتخاذ مثل هذه الخطوة، وتتضمن تلك الأضرار فقدان جميع الامتيازات التي تأتي من وجود سفارتها بطهران.

وفي رأينا أنه مع شعور بريطانيا بالفزع لرؤية حليفتها الأقوى تتعرض للهجوم إلا أنها كانت حريصة على حماية مواطنيها ومصالحها بل وتخشى أن تطبيق عقوبات على إيران قد يدفع الأخيرة لإتخاذ إجراءات ضد الرعايا البريطانيين المقيمين في إيران، ومن أجل مساندة بريطانيا لحليفتها في أزمة الرهائن فقد حرصت لندن على تحقيق التوازن ما بين دعم الأمريكيين، وفي الوقت ذاته محاولة تقليل الأضرار التي قد تلحق بالمصالح البريطانية مع إيران.

كان التردد البريطاني في عدم إتخاذ إجراءات صارمة ضد إيران تضامنًا مع حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية ؛ دافعًا لأن تبعث الولايات المتحدة الأمريكية وزير خارجيتها سايروس روبرتس فانس Cyrus Roberts Vance (٧٤) في بداية شهر فبراير١٩٨٠م للقيام بجولة أوروبية شملت عواصم بريطانيا والمانيا وفرنسا وايطاليا وسويسرا ، حيث حذر ساويرس حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الأوروبيين من أنه في حال فشل الدبلوماسية والإجراءات الاقتصادية ستجد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها مجبرة على مواجهة البديل وهو القوة العسكرية وأكد للجميع أنه يأمل ألا يلجأ مضطرًا إلى مثل هذا الخيار ؛ لذلك طالب حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية من الأوروبيين أن ينضموا إليه في فرض العقوبات الاقتصادية والدبلوماسية على إيران (٧٥).

تزامن ذلك مع الاحتفال في مطلع فبراير من العام ١٩٨٠ بالذكرى السنوية للثورة الإسلامية في إيران، حيث دعت حينها السفارة الإيرانية في لندن بعض الدبلوماسيين البريطانيين لحضور تلك المناسبة ، وقد أدى ذلك إلى وضع حساس بالنسبة للحكومة البريطانية، فقد كان من غير اللائق حضور الاحتفالية نظرًا لاستمرار أزمة الرهائن ،غير أنه في الوقت ذاته لم ترغب بريطانيا بإهدار فرصها في تدعيم العلاقات بمجرد أن يتم إطلاق سراح هؤلاء الرهائن ؛ لذا قرر كارينجتون وزير الخارجية البريطاني أن الرد الأمثل هو أن يقتصر الحضور على بعض الدبلوماسيين البريطانيين العاملين في السفارة البريطانية بطهران(٧٦) ، وقد تم تسليم رسالة بهذا المعنى لعفروز القائم بأعمال السفير الإيراني في لندن، وقد رد بدوره مُعربًا أنه متفهمًا للموقف البريطاني، وأنه يرحب بالاتصال ويأمل في حل أزمة الرهائن الأمريكيين بما يضمن تنفيذ المطالب الإيرانية(٧٧)، وبينما كانت إيران تدخل في صراع مع الولايات المتحدة الأمريكية بشأن أزمة الرهائن فإن توقع مشاركة بريطانيا الاحتفال بالثورة الإسلامية الإيرانية لهو صفعة على وجه

الدبلوماسية الأمريكية، وبالرغم من ذلك فقد تعاملت الحكومة البريطانية مع الأمر بدهاء ، فلم تصدق بشكل كامل على الاحتفال ، حيث أرسلت تمثيلًا رسميًا منخفض المستوى لضمان عدم الإساءة للإيرانيين([٧٨]).

في ذات السياق وعلى إثر لجوء نحو خمسة عشر إيرانيًا إلى بريطانيا والذين كانوا إما منتقدين للنظام الجديد أو متزوجين من مواطنين أمريكيين، طالب السفير الأمريكي في لندن حكومته بمخاطبة الحكومة البريطانية بإمكانية توفير لندن ملجأ آمن لهؤلاء الإيرانيين ، وقد وافقت مارجريت تاتشر على ذلك الطلب ولكنها اشترطت أن يكون العدد المحدد هو بالفعل خمسة عشر فقط ، مؤكدة على أن المواقفة على ذلك قد تزيد من خطر الانتقام من الدبلوماسيين البريطانيين بإيران، لذلك طالبت تاتشر ألا يتم إعطاء مثل ذلك الإجراء أية دعاية، حتى لايؤثر ذلك على العلاقات البريطانية الإيرانية([٧٩]).

وبحلول أبريل من عام ١٩٨٠, لم تكن مسألة فرض العقوبات قد انتهت بعد، على الرغم من المقاومة البريطانية والأوروبية، وفي إحدى المقالات الافتتاحية الرئيسية بصحيفة واشنطن بوست نشرت: " يبدو أن الحلفاء لا يتعاملون مع مطلب الولايات المتحدة الأمريكية الأخير في تطبيق عقوبات دبلوماسية واقتصادية ضد إيران على أنه أولوية ملحة ولكن كأمر روتيني آمن ومناسب ليلائم تدابير الدبلوماسية الأوروبية ([٨٠]) ،وقد كان بإمكان الأمريكان بطبيعة الحال اتخاذ إجراءات من جانب واحد وقد قرروا أخيرًا بنهاية المطاف في السابع من أبريل قطع العلاقات الدبلوماسية مع إيران ([٨١]).

دفع ذلك الحكومة البريطانية إلى إعلانها في الثاني من أبريل١٩٨٠م استدعاء سفيرها في طهران جون جراهام من أجل عقد اجتماعات مع مسؤولي وزارة الخارجية والكومنولث لمناقشة مواضيع تضم الرهائن والتجارة ومبيعات الدفاع والسفارة والهجرة كما أجرى مقابلة مع لجنة الشؤون الخارجية البرلمانية لبحث المقاطعة الدبلوماسية لإيران ([٨٢]).

في الوقت نفسه طالب السفير الأمريكي في لندن حكومته بالضغط على بريطانيا للقيام بتشديد العقوبات وقطع العلاقات الدبلوماسية ([٨٣]) ؛ دفع ذلك الحكومة الأمريكية إلى توجيه عدة انتقادات حول الانشقاقات داخل التحالف المواجه لإيران وقد رأت بريطانيا أن هذه الانتقادات مبالغ فيها وقد يكون لها تأثير عكسي قد تزيد من حماس الجانب الإيراني حيث أكدت الحكومة البريطانية أنه إذا كان هناك بعض الانتقاد الموجه للتحالف من قبل السلطات الأمريكية فقد يصعب هذا من اتخاذ مواقف حازمة لأنهم حينها قد يجدون أنفسهم متهمين بالخضوع للضغوط الأمريكية ومن جانبه أوضح زبجنيو برجنسكىZbigniew Brzezinski مستشار الأمن القومي الأمريكي أنه هناك أسباب سياسية لدى الولايات المتحدة الأمريكية لحث الدول المتحالفة على بذل المزيد " فلدى الولايات المتحدة الأمريكية انطباعًا

بالارتياب من موقف التحالف وأنها تعتبر أن دول التحالف تعمل لصالح سياساتهم الداخلية فقط"([٨٤]).

وفي الحادي والعشرين من أبريل ١٩٨٠وعندما اجتمع وزير خارجية بريطانيا مع وزراء خارجية دول المجموعة الأوروبية في لوكسمبورج، اتفقوا على تنفيذ الإجراءات التالية في أقرب وقت ممكن([٨٥]):

١-تخفيض عدد موظفي السفارات بطهران قدر الإمكان واستدعاء السفراء.

٢-تخفيض عدد الدبلوماسيين المعتمدين لدى الحكومة الإيرانية والمقيمين ببلدانهم.

٣-إعادة هيكلة نظام تأشيرات الدخول للمواطنين الإيرانيين الذين يسافرون إلى بلدان دول المجموعة الأوروبية.

٤-النظر في وضع أذونات لبيع أو تصدير أسلحة أو معدات عسكرية إلى إيران.

٥-تنسيق وجهات النظر بشأن شراء النفط الإيراني.

إلا إن هذه الإجراءات وفي إطار سياسة التراجع البريطاني تجاه إيران لم تنفذ بشكل دقيق فعندما قُدِمَت مسودة قانون إيران المعروف ب (السلطات المؤقتة) في مجلس العموم البريطاني في الثامن من شهر مايو ١٩٨٠م، والذي ينص على عقوبات اقتصادية لن تُطبق إلا على العقود المستقبلية، ولن تؤثر أيضاً على تنفيذ تلك العقوبات التي وضعها المصدرون البريطانيون، وقد تم تمرير مسودة القانون من قِبل المجلس وحصل على الموافقة الملكية في الخامس عشر من مايو١٩٨٠م ، وحينما اجتمع وزراء خارجية المفوضية الأوروبية في نابولي في يومي السابع عشر والثامن عشر من مايو١٩٨٠م، وافقوا على تنفيذ العقوبات التجارية، بيد أن تلك العقوبات اقتصرت حصرًا على العقود الموقعة بعد أزمة الرهائن في نوفمبر١٩٧٩م. غير أن الشروط المقترحة في نابولي تم رفضها من قِبل البرلمان وبالتالي فقد تم تعديل الموقف البريطاني فقط من أجل التأثير على تلك العقود المُبرمة بعد الاتفاق على سياسة العقوبات بنابولي، ونتيجة لذلك، فقد أعلنت وزارة التجارة أن العقود الجديدة سيتم حظرها اعتبارًا من ٣٠ مايو ١٩٨٠, مما يعني أن الأعمال القائمة بالفعل ستتمكن من الاستمرار([٨٦]).

ومن هنا يمكن القول إن بريطانيا أرادت دعم حليفها الأمريكي ولكنها لن تشارك في الإجراءات القاسية التي أزعجت طهران ، وبشكل واضح، كانت هناك أيضًا رغبة مستمرة في مواءمة الإجراءات مع تلك الإجراءات الخاصة بشركاء المفوضية الأوروبية "هدفنا الرئيسي هو تقديم عرض موثوق به لدعم الأمريكيين مع عدم إلحاق ضرر دائم بتجارتنا ، وعلى وجه الخصوص، فما علينا أن نقوم بأكثر مما يقوم به شركائنا الأوربيون([٨٧])" .

وعلى الرغم من إعلان وزارة الخارجية البريطانية رسمياً في العاشر من أكتوبر١٩٨٠م سحب سفيرها لدى طهران جون جراهام وأغلاق سفارتها هناك ([٨٨]) وتعيين سفارة السويد كمكتب لرعاية المصالح البريطانية في طهران، إلا إن الحكومة البريطانية كانت حريصة على عدم استثارة الجانب الإيراني بسبب ذلك

الإجراء حيث أكدت على أن هذا الإجراء احترازي ولمنع توتر العلاقات بين الجانبين وأن العلاقات مستمرة بين الطرفين في مسارها الصحيح ، وهو ما أكده جون جراهام في تفسيره لهذا الإجراء " أن الأجراءات الجديدة لاتدخل تحت مفهوم قطع العلاقات بين الدولتين" وبين أسباب أغلاق السفارة على النحو التالي : ([٨٩])

١-اتهام بعض الرعايا البريطانيين بالتجسس.

٢- الدعاية السيئة حول سوء معاملة الطلبة الايرانيين من قبل الشرطة البريطانية.

٣- احتمال الهجوم على السفارة البريطانية في طهران واحتلالها في حال اتخاذ الحكومة البريطانية قرار بطرد الطلاب الإيرانيين من بريطانيا.

ثالثًا: استجابة بريطانيا للضغوط الأمريكية واستمرار سياسة التراجع تجاه طهران :-

استمرت العلاقات الاقتصادية البريطانية - الإيرانية في بداية عام ١٩٧٩م؛ إذ بلغت قيمة استيراد بريطانيا من إيران نحو ٢٥٩مليون جنيه إسترليني بينما بلغت صادرات بريطانيا إلى إيران نحو٨٤٧ مليون جنيه أسترليني ، وكان المستثمرون ، والخبراء البريطانيون يعملون في المصانع الإيرانية بيد أن العلاقات الاقتصادية بين البلدين شهدت توترًا إثر قيام الثورة الإسلامية في فبراير١٩٧٩م ، وتأميم الحكومة الإيرانية في ٢٠ يونيو ١٩٧٩م لكل المشاريع الأجنبية، وتم طرد الخبراء الأجانب عامة والبريطانيين خاصة الذين كانوا يعملون في إيران ([٩٠]) ، وجاء التزام بريطانيا بالمقاطعة التي فرضتها الدول الأوروبية على إيران بسبب أزمة الرهائن الأمريكيين ، مما أدى إلى حدوث خلخلة في هيكل العلاقات الاقتصادية البريطانية - الإيرانية ؛ حيث اتخذت الدولتان مجموعة من الإجراءات منها ([٩١]):

بالنسبة للحكومة الإيرانية: -

١- لجأت إيران إلى تأميم جميع الشركات والبنوك البريطانية الموجودة على الأراضي الإيرانية.

٢- قامت الحكومة الإيرانية بالوقف الفوري لتنفيذ جميع المشاريع المشتركة مع الحكومة البريطانية.

٣-إصدار الحكومة الإيرانية قرار قاض بتجميد صناعة تجميع السيارات، والآلات الزراعية التي تسهم فيها بريطانيا بتصنيعها داخل إيران.

٤-منعت إيران السفن والطائرات البريطانية من المرور عبرالموانئ والأجواء الإيرانية.

وفي المقابل أعلنت الحكومة البريطانية الإجراءات التالية:

١- تعليق استيراد النفط الإيراني.

٢-ألزمت الحكومة البريطانية شركاتها العاملة في إيران بوقف تنفيذ التزاماتها مع إيران.

٣- لجوء بريطانيا إلى تجميد جميع الأرصدة الإيرانية في البنوك البريطانية التي تقدر بثماني مليارات من الجنيه الإسترليني.
٤-امتنعت بريطانيا عن تصدير السلع والمعدات إلى إيران عدا المواد الطبية والغذائية.
٥-امتناع شركات النقل البريطانية عن تحميل نقل البضائع والنفط من وإلى إيران.
مما لاشك فيه فإن هذه الإجراءات أثرت بطبيعة الحال على الاقتصاد الإيراني أكثرمن تأثيرها على الاقتصاد البريطاني(بسبب قوته) فلقد أثر قرار التأميم على إنتاج النفط في إيران،حيث انخفض بنسبة٥٠% عما كان سابقًا؛ مما زاد من الصعوبات الاقتصادية للشعب الإيراني على إثر قطع العلاقات الاقتصاية بين البلدين، كما ترتب عليه أن توقفت الصادرات الإيرانية إلى بريطانيا بحيث لم تشكل نسبة تذكر في التعامل التجاري إذ بلغت حوالي ٥و١٢مليون جنيه إسترليني فقط، في الوقت الذي توقفت فيه الصادرات البريطانية إلى إيران إلى أدنى مستوى لها بعد أن كانت حتى قبيل قيام الثورة الإيرانية تبلغ قيمتها ٨٤٧ مليون جنيه إسترليني،لتصل إلى نحو٣٣ مليون جنيه إسترليني بعد قيام الثورة الإيرانية وأزمة الرهائن الأمريكيين؛مما يعني أن تلك المقاطعة كانت تدريجية ولم تتم دفعة واحدة،كما أدت تلك المقاطعة إلى زيادة تكاليف الإستيراد الإيراني بمايعادل٢٥%،بسبب اختلاف الأنظمة الجمركية وتنوعها في البلاد التي استوردت منها إيران عوضًا لهاعن بريطانيا،كما اضطرت إيران إلى استهلاك رصيدها الاستراتيجي من العملة الصعبة(٩٢) .
كذلك تسبب قرار بريطانيا بتجميد جميع الأرصدة النقدية العائدة للحكومة الإيرانية في البنوك البريطانية في انخفاض قيمة الريال الإيراني (العملة الرسمية لإيران)، إذ أصبح الجنيه الإسترليني يساوي ٣٦٢ ريالًا في ١٣ نوفمبر ١٩٧٩م ، بعد أن كان يعادل نحو ٧٥و٥٩ ريالًا في بدايات عام ١٩٧٩م، كما أثر تجميد الأرصدة الإيرانية في البنوك البريطانية على التحويلات الخارجية الإيرانية (٩٣) .
ورفضت بريطانيا عدة طلبات تقدمت بها عدة شركات إيرانية لإستيراد كميات كبيرة ومتنوعة من المنتجات الصناعية والآلات والماكينات والأسلحة والذخائر وقطع الغيار للدبابات والطائرات والسيارات النقل ومحطات توليد الكهرباء وسكك الحديد من بريطانيا. يذكر أن بعض هذه المواد وصلت من بريطانيا إلى إيران عن طريق شركات وساطة من فنلندا وهولندا وسنغافورة وجنوب أفريقيا ومالطا وقبرص والسويد التي كانت تقوم بدور الوساطة في التعامل بين بريطانيا وإيران بعد أن احتفظت بريطانيا بمكتب رعاية مصالحها بمقر السفارة السويدية في طهران ،وكذلك اعتمدت إيران بعد مقاطعة بريطانيا ، والدول الغربية لها على باكستان في إمدادها بالمنتجات الصناعية البريطانية ، وتزويدها بالأسلحة وقطع الغيار والذخائر البريطانية التي تحصلت عليها إيران عن طريق السوق السوداء بواسطة القطاع الخاص الباكستاني مرورًا بالأراضي الباكستانية (٩٤).

إلا إن المقاطعة الاقتصادية البريطانية تجاه إيران لم تستمر طويلًا حيث تراجعت بريطانيا عنها عندما تسلمت عدة شركات بريطانية من مسئولين إيرانيين استئناف العلاقات الاقتصادية بينهما وأجرت إيران مفاوضات مع شركة برتش بيتروليوم البريطانية عن طريق ممثلي شركات اتحاد الكونسورتيوم لتوفير الأدوات الاحتياطية لصناعتها النفطية الحيوية لاقتصادها لزيادة الانتاج وسحب الشركة البريطانية الدعوى القضائية ضد إيران بسبب قرار التأميم مقابل دفع الأخيرة للشركة تعويضات عن ممتلكاتها التي تم تأميمها تقدر بحوالي إثنتا عشر مليون ونصف المليون جنيه يتم تقسيطها على خمس سنوات فوافقت بريطانيا على إعادة شركة برتش بتروليوم لأعمالها في إيران مثلما كان سابقًا مما ساعد على تحسين العلاقات الاقتصاية الإيرانية وبات بوادر حل المشاكل العالقة بينهما فقد صدرت بريطانيا نحو ١٥٠ ألف طن بضائع مختلفة إلى إيران(٩٥) .

واستمر مسلسل التراجع البريطاني تجاه إيران على إثر قيام الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت في سبتمبر عام ١٩٨٠م فلقد انتهجت بريطانيا مسارين في علاقتها الاقتصاية مع إيران تمثل أحدهما إبقاء بعض جسور الاتصال بين البلدين لأسباب استراتيجية واقتصادية تتعلق بموقع إيران الجغرافي والاقتصادي ولإبعاد إيران عن الاتحاد السوفيتي وعدم السماح للأخير استغلال الحرب لمصلحته ، كما رفضت بريطانيا تزويد إيران بالأسلحة والمعدات الحربية بشكل مباشر بسبب التزامها بقرار المقاطعة الذي فرضته الدول الغربية ضد إيران لكن بريطانيا سمحت بايصال تلك المواد إلى إيران عن طريق شركة وساطة وإذا ماراجعنا تصريحات المسئولين البريطانيين فإن موقف بريطانيا المعلن من الحرب هو التزامها بموقف الحياد التام والعمل من خلال مجلس الأمن الدولي لوضع نهاية للحرب وتسوية الخلاف بين البلدين بالطرائق السلمية لأن بريطانيا تعد الحرب تهديدًا لمصالحها في المنطقة وأعلنت بريطانيا عدم بيع الأسلحة والمعدات لكلا طرفي الحرب لكن كشفت التقارير وصول الأسلحة البريطانية الصنع قيمتها مئات الملايين من الدولارات إلى إيران عن طريق شركات وساطة (٩٦).

سعت بريطانيا للتقرب من إيران فأجرت اتصالات أولية مع الحكومة الإيرانية بهدف استعادة العلاقات الاقتصادية بين البلدين ويعتقد أن إطلاق سراح رجل الأعمال البريطاني بايك Pike

في يناير ١٩٨١م من قبل السلطات الإيرانية سببًا لهذا التحرك وأعرب اللورد كارينجتون وزير الخارجية البريطاني في نهاية فبراير عن رغبته لتطوير علاقة بلاده مع إيران خاصة بعد أن أخذ الاقتصاد الإيراني بالتعافي إثر اعتماد إيران على اليابان وألمانيا الغربية وإيطاليا والاتحاد السوفيتي(٩٧).

عادت العلاقات البريطانية الإيرانية إلى التوتر من جديد على إثر اعتقال جهاز المخابرات البريطانية في ٣٠ يونية ١٩٨١م ثلاثة رجال أعمال إيرانيين في مدينة مالبورن الاسكتلندية بتهمة عقد صفقات شراء أسلحة بريطانية من السوق السوداء

ونددت الحكومة الإيرانية بالحادث وطالبت باطلاق سراح مواطنيها فورا واضطرت الحكومة البريطانية في ١٦ أكتوبر١٩٨١م للإفراج عن المواطنين الإيرانيين وتم ترحيلهم من أراضيها فبدأت إيران تعيد النظر في علاقتها الاقتصادية مع بريطانيا ([٩٨]).

أعادت شركة الطيران البريطانية فتح مكاتبها في طهران واستأنفت في نهاية العام نفسه رحلاتها الجوية إلى إيران وزار وفد رسمي إيراني في ٢٠ أكتوبر عام ١٩٨١م لندن حاملًا معه مقترحًا لتوسيع التعاون الاقتصادي بين البلدين وطالب الوفد الإيراني من الحكومة البريطانية استخدام مهندسين بريطانيين كخبراء في مجال السكة الحديد لتحويل سكك الحديد الإيرانية إلى النظام المتري الجديد في عموم البلاد مقابل تزويدها بالنفط الإيراني، كما بحث الوفد القضايا الاقتصادية والمالية العالقة خاصة حقوق الشركات البريطانية التي تم تأميم أملاكها في إيران وتم الاتفاق على عودة الشركات البريطانية إلى إيران لاكمال التزاماتها السابقة وأعرب وزير الخارجية البريطاني عن ترحابه برغبة الحكومة الإيرانية في تطوير علاقاتها الاقتصادية مع بريطانيا([٩٩]) .

ساعدت تلك الخطوات على تحسين العلاقات الاقتصادية بين الجانبين إذ وصل وفد بريطاني كبير إلى طهران في ٢٠ نوفمبر١٩٨١م وجرت مفاوضات شاملة بين البلدين لإنشاء مشاريع جديدة في مجال البنى التحتية وإعادة ترميم بعض المنشآت الحيوية التي دمرتها الحرب ولإكمال بعض المشاريع الصناعية التي أوقف العمل فيها كما تم الاتفاق على تنفيذ بعض المشروعات التي وقعتها الشركات البريطانية في عهد الشاه في مجال النفط والطاقة الكهربائية والنقل والصناعة التي توقفت عشية الثورة الإيرانية([١٠٠]).

نتائج الدراسة:

من خلال البحث يمكن لنا أن نستخلص النتائج الآتية:

-بداية يمكن القول أن العلاقات الثنائية بين إيران وبريطانيا لم تتأثر بسياسة الدولتين فحسب بل تأثرت أيضًا بالعلاقات الاقليمية نظراً لما للدولتين من موقع جغرافي سياسي وأهميته على الساحة السياسية في منطقة كل منهما ولايمكننا بحث هذه العلاقات بعيدًا عن علاقات الغرب مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية وبعبارة أخرى فإن قسمًا كبيرًا من المشاكل والقضايا التي ظهرت في العلاقات بين البلدين نتج عن استمرار الخلافات في القضايا الأساسية بين الغرب وإيران ، ويعتبر حلها من المصالح القومية وهكذا يمكن القول إن هناك قضايا تسللت إلى جو العلاقات الإيرانية البريطانية متأثرت بتوتر العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية .

-حاولت بريطانيا الوقوف إلى جانب نظام الشاه ولما فشلت حاولت التصدي للثورة الإيرانية إلا إن نجاح تلك الثورة أربك الحسابات البريطانية.

- لجأت بريطانيا إلى معاداة تلك الثورة في بدايتها إلا إنها لم تستمر في ذلك وحدث تراجعًا لها عن موقفها في بداية الثورة حيث تمثل التراجع البريطاني في الاعتراف بالثورة الإيرانية ومحاولة التعامل مع النظام الجديد في إيران.
- أيضًا على إثر أزمة الرهائن الأمريكيين والهجوم على السفارة البريطانية في طهران كانت السياسة البريطانية تجاه هاتين الأزمتين مترددة في مواقفها تجاه النظام الإيراني وعلى الرغم من الضغوط الأمريكية على حليفتها بريطانيا لإتخاذ مواقف صريحة ومباشرة ضد النظام الإيراني إلا إن بريطانيا ترددت كثيرًا في معاقبة النظام الإيراني بما مثل تراجعًا من الجانب البريطاني في سياستها العقابية تجاه طهران بل إنها تراجعت كثيرًا في ذلك.
- وعلى الرغم من قيام بريطانيا بتنفيذ المقاطعة الاقتصاية ضد إيران انسياقًا لحليفتها الولايات المتخدة الأمريكية إلا إنها سمحت لشركاتها البريطانية بتوقيع صفقات تجارية مع إيران بل إن الحكومة البريطانية ذاتها لجأت إلى إجراء مفاوضات مع الحكومة الايرانية لعودة العلاقات الاقتصادية بينهما.

ويمكن لنا تبرير ذلك التراجع إلى: -
-بالنسبة للثورة الإيرانية رأت بريطانيا أنها فشلت في الحفاظ على نظام الشاه فلما نجحت الثورة وثبتت أركانها رأت بريطانيا ضرورة الاعتراف بالنظام الإيراني الجديد بعدما أصبح النظام الإيراني الجديد أمرًا واقعًا وحتم على بريطانيا ضرورة التعامل معه بشكل أو بآخر.
-وبالنسبة لأزمة الرهائن فقد يفسر ذلك التراجع البريطاني بعدم الانسياق الكامل للمطالب الأمريكية لخشية بريطانيا من تأثر مصالحها مع إيران ، كما إن ذلك قد يؤدي إلى تعرض الجالية البريطانية وسفارتها في طهران للخطر، كذلك كانت بريطانيا حريصة على مكانتها العالمية حتى لايقال عنها أنها خضعت للضغوط الأمريكية.
-وبالنسبة للمقاطعة الاقتصادية البريطانية تجاه ايران فقد تراجعت عنها بريطانيا بالسماح لشركاتها بتوقيع صفقات تجارية مع طهران بل إن بريطانيا دخلت في مفاوضات مع الجانب الإيراني لعودة تلك العلاقات وسبب التراجع في ذلك هو رغبة الجانب البريطاني في منع تغلغل النفوذ السوفيتي والكتلة الاشتراكية في الشأن الإيراني بعدما لجأت إليهم الأخيرة إثر المقاطعة الاقتصادية من جانب بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تجاه ايران.

هوامش الدراسة

[١]) الشاه (الملك) محمد رضا بهلوي: ولد يوم ٢٦ أكتوبر ١٩١٩م في طهران، وهو الإبن الأكبر لرضا بهلوي الذي حكم إيران في الفترة من ١٩٢٥ إلى ١٩٤١م ، وقد نودي بمحمد رضا وريثاً للعرش عام ١٩٢٦م درس في سويسرا ، ثم عاد إلى طهران ، والتحق بالكلية الحربية ، وتخرج عام ١٩٣٨م برتبة ملازم ثان وعين مفتشًا بالجيش الإيراني واستلم الحكم بعد دخول القوات البريطانية إيران عام ١٩٤١م خلفًا لوالده ، تزوج من الأميرة فوزية ابنة الملك فؤاد الأول ملك مصر ، وشقيقة الملك فاروق الأول وانجب منها طفلة وحيدة هي الأميرة شاهيناز بهلوي (ولدت في ٢٧ أكتوبر ١٩٤٠م) كان آخر شاه (ملك) يحكم إيران ولقب بلقب شاهنشاه (ملك الملوك) غادر إيران على إثر انتصار الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩م ، وفي ١٩ أكتوبر ١٩٧٩م وافقت الإدارة الأمريكية للشاه بدخول الولايات المتحدة الأمريكية بعد التأكد من أن وضعه الصحي حرج للغاية بعد اصابته بمرض السرطان، وأنه يحتاج للرعاية الطبية الملائمة قضى الشاه بعض الوقت في قاعدة حربية أمريكية في تكساس، ولكن الشاه اضطر مجبرًا على مغادرة الولايات المتحدة الأمريكية بعد إحتلال الطلاب الإيرانيون للسفارة الأمريكية في طهران في ٤ نوفمبر ١٩٧٩م مطالبين بتسليمه مقابل الإفراج عن الرهائن الأمريكيين، مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تلاحق الشاه وتطلب منه سرعة مغادرة أراضيها خوفًا على رعاياها في طهران ، وعندما أراد أن يعود إلى المكسيك من حيث أتى، وجد أن كل الأبواب مغلقة أمامه، وبعدها توجه إلى بنما التي لم يستطع الإقامة فيها مدة طويلة ،إلى أن أرسل الرئيس المصري الراحل أنور السادات طائرة خاصة للعودة به إلى مصر وتم تخصيص قصر القبة مقرًا لإقامته، إلى أن توفي في القاهرة بتاريخ ٢٧ يوليو ١٩٨٠م ، وقد أقام له السادات جنازة عسكرية مهيبة من قصر عابدين، ودفن في مسجد الرفاعي بالقاهرة .للمزيد يمكن الرجوع إلى : حسين كريم حمود الحميداوي : محمد رضا بهلوي ،رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت بمعهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد ، العراق، عام ٢٠٠٧م، ص ٩ ومابعدها . محمد وصفي أبو مغلي: دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، عام ١٩٨٣م، ص ص ٤٤-٤٨.

[٢]) نبيلة محمود ذيب مليحة: السياسة الأمريكية تجاه إيران ١٩٤٥-١٩٨١م رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ والآثار، كلية الآداب الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، عام٢٠١٢م، ص ٢٤٢.

[٣]) يمكن اعتبار المقالة(إيران والاستعمار الأحمر والأسود) التي نشرتها جريدة اطلاعات المسائية في السابع من يناير ١٩٧٨م للصحفي أحمد رشيدي مطلق بمثابة" القشة التي قصمت ظهر البعير"، حيث كانت المقالة موجهة ضد شخص الإمام آية الله الخوميني، وحمل فيها كاتبها بشدة على شخص آية الله الخوميني وقد وصفته": المقالة "بالرجعية السوداء "و" عميل الاستعمار " وبأنه " فاجرًا وزنديقًا" ، مما كان لها وقع شديد على الطلبة وأساتذتهم في الحوزة العلمية في مدينة قم المركز الديني للشيعة ، الذين نظموا في اليوم التالي أضرابًا عاماً في المدينة وطالبوا باسقاط الشاه، وبعودة الإمام آية الله الخوميني . للاطلاع على المقالة كاملة أنظر:

-F.C.O. Confidential Covering Secret This Document Is the Property of Her Britannic Majestys Government NBP 020/28 British Policy on Iran 1974-1978 Foreign and Commonwealth Office Confidential Covering Secret Chapter 11. p.5.

كذلك أنظر: غلام رضا نجاتي: التاريخ الإيراني المعاصر، إيران في العصر البهلوي، نقله إلى العربية عبد الرحيم الحمراني، مؤسسة دار الكتاب الإسلامي، قم ، الطبعة الأولى ٢٠٠٨م ،ص ص ٥٣٧-٥٣٩ ،وللمزيد من التفاصيل عما سببته تلك المقالة من احتجاجات وتظاهرات عنيفة في إيران. أنظر نفس المرجع السابق ص ص ٥٤٠-٥٥٠.

[٤]) الخوميني : ولد الخوميني عام ١٩٠٠م في بلدة قرب طهران لأسرة دينية، وفي عام١٩٤٠م صار من مشاهير مدرسي الفقه والفلسفة الإسلامية، ثم أصبح رمزًا سياسيًا وعمره ستون عامًا، حيث كان من قادة المعارضة ضد ما سماه الشاه بالثورة البيضاء، وكان قد دخل السجن أكثر من مرة، ثم انتهى به الأمر إلى المنفى ليعود مع قيام الثورة الإسلامية وانتصارها عام ١٩٧٩م. أنظر: أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة ،الطبعة الأولى، القاهرة ١٩٨٩م ، ص ص٢١٩-٢٢٠.

[5]) F.C.O. Confidential Covering Secret This Document Is the Property of Her Britannic Majestys Government NBP 020/28 British Policy On Iran 1974-1978. OP.CIT.P.7.

[٦]) وعد الشاه منذ بداية عام ١٩٧٨ م ببرنامج أصلاحي متكامل، واتخذ عدة خطوات لتحقيق ذلك، منها اطلاق سراح السجناء السياسيين، وخفف من كبت الحريات الصحفية، وأعلن أنه سيلتزم بالدستور، كما أنه أعلن في خطابه الذي ألقاه بتاريخ الخامس من أغسطس ١٩٧٨م أنه سوف يجري انتخابات برلمانية نزيهة وشفافة ، وحدد موعدًا لها في يونية ١٩٧٩م، كما قام الشاه بعزل نعمت الله نصيري، رئيس جهاز السافاك(الأمن الملكي) ، وقدم أربعة حكومات متتالية وهي حكومات جمشيد أموزكار، جعفر شريف أمامي، غلام رضا أزهاري، شاهبور بختياري، كلها فشلت في تهدئة الأوضاع في البلاد . لمزيد من التفاصيل أنظر :

-F.C.O. Confidential Covering Secret This Document Is the Property of Her Britannic Majestys Government NBP 020/28 British Policy on Iran 1974-1978. OP.CIT.P.5.

كذلك أنظر: وفاء عبد المهدي راشد الشمري: التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٦٤ - ١٩٧٩ م رسالة ماجستير، غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ ، كلية التربية، الجامعة المستنصرية بغداد، العراق، عام، ٢٠٠٦، ص ص- ١٩٨-٢٠٤.

[7])F.C.O. Confidential Covering Secret This Document Is the Property of Her Britannic Majestys Government NBP 020/28 British Policy on Iran 1974-1978. OP.CIT.P.6.

[٨])غلام رضا نجاتي: المرجع السابق ص ص ٥٥٨-٥٥٩. دفعت تلك الأحداث إلى اضطراب الشاه ، الأمر الذي جعله يتشاور مع بعض المقربين منه من السفراء الأجانب ،وخاصة السفير البريطاني في طهران أنتوني بارسونز الذي التقى بالشاه في٢٤ من أكتوبر ١٩٧٨ م، وتحدث معه الشاه بشأن الأوضاع في إيران وكيفية التصدي للمظاهرات والاضطرابات، واقترح الشاه عددًا من الحلول للتغلب على تلك الأزمة منها تشكيل حكومة عسكرية(حكم عسكري) ، وإن استمر توقف النفط فإنه هناك حلاً آخر ، وهو تشكيل حكومة ائتلافية . قائلاً الشاه للسفير البريطاني " إننا كالثلج الذي قذف به في الماء نحن في حالة ذوبان ، ولابد من السيطرة على الأوضاع " ، ثم طلب الشاه من السفير البريطاني عن رأيه في تلك الأزمة وكيفية معالجتها فأعلن له السفير البريطاني أن الأوضاع ليست متدهورة إلى الدرجة التي يراها الشاه بالرغم من المظاهرات والاحتجاجات فما زالت هناك بعض المدن التي تبدو مستقرة تقريبًا ، وإن كانت المناطق النفطية متأزمة، لكنها ليست بالخطيرة ، ومن هنا نستخلص بأن السفير البريطاني كان

معترضًا على كلا الحلين اللذين ذكرهما الشاه لأنه اعتقد أن الحكومة العسكرية ربما تفجر الأوضاع ،كما أن إقالة الحكومة القائمة سيؤدي إلى مزيد من الفوضى والإرباك ، وأخيرًا اقترح السفير عودة عددًا من المعارضين السياسيين للانخراط في حكومة أمامي. أنظر: غلام رضا نجاتي: المرجع السابق، ص ص ٥٧١-٥٧٥.

[٩]) سيد جلال الدين المدني: تأريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، الناشر منظمة الإعلام الإسلامي، العلاقات الدولية ، طهران، الطبعة الأولى ١٩٩٣ م، ص ٣٤٣، نقلاً عن صحيفة الجارديان البريطانية.

[10]) F.C.O. Confidential Covering Secret This Document Is the Property of Her Britannic Majestys Government NBP 020/28 British Policy on Iran 1974-1978. OP.CIT.P.7.

[١١]) نبيلة محمود ذيب مليحة: المرجع السابق ص٢٤٣.

[12]) F.C.O. Confidential Covering Secret This Document Is the Property of Her Britannic Majestys Government NBP 020/28 British Policy on Iran 1974-1978. OP.CIT.P.8.

[١٣]) الأهرام: العدد: ٣٣٦٣٠ في السابع من يناير ١٩٧٩م. ، كذلك أنظر:-

-Nara: FM Amembassy Wellington To US info Washdc Immediate Info Secstate Washdc 6979 Confidential O 090350Z Jan. 1979 Subject: Media Reaction – Iran.

[١٤]) شابور بختياري : من مواليد عام ١٩١٦م، ينتمي إلى قبيلة البختيارية المعروفة في إيران، تلقى علومه في كل من لبنان وفرنسا، وحصل على شهادة البكالوريوس في الفلسفة من جامعة لويس دودجر، ودبلومات في السياسة والفلسفة والقانون من جامعة السوربون، كلفه الشاه بتشكيل الحكومة في الأول من يناير ١٩٧٩، حتى اقالته في الخامس من فبراير في ذات العام، على إثر سقوط نظام الشاه وقيام الثورة الإسلامية في إيران. للتفاصيل أنظر :جاسم محمد هايس: حكومة شاهبور بختيار (الأول من يناير -٥ فبراير ١٩٧٩ م)، مجلة الخليج العربي، مجلد (٣٩) العدد: الثالث والرابع البصرة، ٢٠١١ م ص ص ١٣-٢٦، ناظم يونس عثمان وآخر: العلاقات الإيرانية السوفيتية خلال فترة حكومة مهدي بازركان المؤقتة (٥ فبراير ١٩٧٩م – ٥ نوفمبر ١٩٧٩م)، بحث منشور بمجلة جامعة زاخو المجلد: الثالث Bالعدد: الأول نوفمبر عام ٢٠١٤م، ص ٨٢.

[١٥]) الأهرام : العدد: ٣٣٦٥٦ في ٢ فبراير عام ١٩٧٩م. كذلك أنظر:-

-Nara: FM Amembassy Lagos To US info Washdc Immediate Secstate Washdc Immediate 3081 INFO US mission New York Confidential O 021536Z Feb. 1979. Subject: Media Reaction – Iran.

[16]) F.C.O. Confidential Covering Secret This Document Is the Property of Her Britannic Majestys Government NBP 020/28 British Policy on Iran 1974-1978. OP.CIT.P.8.

[١٧]) مهدي بازركان: من مواليد طهران عام ١٩٠٥م أنهى تعليمه في مجال الهندسة. عُيّن بازركان رئيسًا لشركة النفط الوطنية الإيرانية عام ١٩٥١م، أقام بازركان حركة التحرير الإيرانية عام ١٩٦١م، وهي حركة معارضة ليبرالية ذات ميول إسلامية، اعتقله الشاه محمد رضا بهلوي مرات عديدة، وزج به في السجن بعد المظاهرات الحاشدة للشعب الإيراني في عدد من المدن الإيرانية ،وفي٥ فبراير١٩٧٩م ، أعلن الخوميني عن تكليف بازركان بتشكيل حكومة مؤقتة ، وذلك خلفًا لرئيس الحكومة السابق شابور بختياري الذي عيّنه الشاه محمد رضا بهلوي قبل

سقوط حكمه ، ليصبح مهدي بازركان أول رئيس حكومة للجمهورية الإسلامية في إيران بعد نجاح االثورة الإسلامية، استقالت حكومة بازركان وبشكل جماعي في نوفمبر١٩٧٩م مباشرة ، بعد أن استولى الطلبة الإيرانيون على السفارة الأمريكية، وبرر استقالته بكثرة التدخلات في شئون حكومته، توفي بازركان في ٢٠ يناير عام١٩٩٥م إثر نوبة قلبية أصابته ، وهو في طريقه من طهران إلى زيورخ .أنظر: محمد وصفي أبو مغلي:المرجع السابق، ص ص ٢٥-٢٦، وللمزيد من التفاصيل أنظر: محمد عبد الله العزاوي: تأملات الثورة الإيرانية بازركان والمخاض الصعب، دراسة في الصراع على السلطة في إيران، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، عام ٢٠١٠م، ص ١٧ وما بعدها.

[١٨]) محمد عبد الله العزاوي: المرجع السابق ص ١١٠، حيدر علي خلف الكعيلي: السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل حكومة شابور بختياري في الأول من يناير إلى الخامس من فبراير ١٩٧٩م، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، العدد: الثامن عشر، في أبريل عام ٢٠١٥م، ص ص ١٦٠-١٦١.

[١٩]) آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩م، الكويت، أكتوبر، عام ١٩٩٩م، ص ٢٠٣، أحمد مهابة: المرجع السابق، ص ٣٨٣.

[٢٠]) محمد صبري: تحديات السياسة الخارجية الإيرانية (مستقبل الدبلوماسية)، تحليل وتقديم نشرة مختارات إيرانية، (مؤسسة الأهرام – القاهرة)، العدد: ٢٣ في يونيو ٢٠٠٢م ص ٣٨.

[٢١]) محمد رحيم عيوضي: معالم الثورة الإسلامية، تحليل وتقديم نشرة مختارات إيرانية، (مؤسسة الأهرام – القاهرة) العدد: ٢٨ في نوفمبر ٢٠٠٢م، ص ١٠.

[٢٢]) محمد صبري: المرجع السابق ص ٣٨.

[٢٣]) سيد جلال المدني: المرجع السابق ص ص ٤٢١-٤٢٢.

[24]) House of Commons : Foreign Affairs Committee , The Role of the FCO in UK Government , Seventh Report of Session 2010–12 , Volume I ,Report together With formal minutes, or Written evidence Published on 12 May 2011 by authority of the House of Commons , London: The Stationery Office Limited. p. 47.

[٢٥]) جيمس كالاهان (٢٧ مارس ١٩١٢- ٢٦ مارس ٢٠٠٥م)سياسي بريطاني من حزب العمال شغل عدة مناصب قبل توليه رئاسة وزراء بريطانيا منها وزير الخزانة من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٧، ووزير الداخلية من ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠، ووزير الخارجية من عام ١٩٧٤، حتى تعيينه رئيسًا للوزراء في عام ١٩٧٦.حيث شغل هذا المنصب من٥أبريل ١٩٧٦ إلى ٤ مايو ١٩٧٩م ، وفي العمل الحزبي شغل منصب زعيم حزب العمال من ١٩٧٦ إلى ١٩٨٠، كان لديه بعض النجاحات، إلا أن معركته مع النقابات العمالية أدت إلى ضربات هائلة تسببت في إزعاج الشعب بشكل خطير، مما دفع مجلس العموم البريطاني في ٢٨ مارس ١٩٧٩م، إلى أصدار اقتراحًا بعدم الثقة بأغلبية صوت واحد،(٣١١-٣١٠) ، مما أجبرت كالاهان على إجراء انتخابات عامة التي جرت في ٣ مايو ١٩٧٩م قام المحافظون تحت قيادة مارجريت ثاتشر بحملة شعارها "العمال لا يعملون" وفازوا بالانتخابات؛ مما أدى إلى هزيمته أمام مارجريت ثاتشر. أنظر الموقع الالكتروني: قائمة رؤساء وزراء بريطانيا - ويكيبيديا ...ar.m.wikipedia.org/wiki/

[26]) F.C.O. Secret FM. F.C.O. 0141637Z Jan. 8 To Immediate Washingtion Telegram Number 79 of 14 January Info Immediate UKMIS New York Tehran (for private secretary to secretary of state United state /Iran).

[٢٧]) حسين كريم حمود الحميداوي : محمد رضا بهلوي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، عام ٢٠٠٧م ص ٩ ومابعدها . محمد وصفي أبو مغلي: المرجع السابق، ص ص ٤٤-٤٨.

[٢٨]) فريدون هويدا :سقوط الشاه محمد رضا بهلوي، الطبعة الثانية ، جامعة البصرة ، عام ١٩٨٢م ص ٧٢.

[٢٩]) جريدة الرياض: العدد: ١٥١٦٥ في الخميس ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م .

[30])F.O. Telegram NO.171600Z July 1979 To priority Baghdad. Prime minister,s personal message serial NO.T47A/79T.

[31]) House of Commons , Foreign Affairs Committee , UK policy towards Iran Third Report of Session 2014–15 , Report, together with formal minutes relating to the report , Ordered by the House of Commons to be printed 8 July 2014 Published on 14 July 2014 by authority of the House of Commons , London :The stationery Office Limited. P.3.

[32]) Ibid: P. p. 12-13.

[٣٣])علاء رزاك فاضل النجار: الموقف البريطاني من الثورة الإيرانية١٩٧٩م ، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ، مجلة أوروك ، العدد الأول، المجلد الحادي عشر ٢٠١٨ م ، ص ١٣٨.

[34]) F.C.O Confidential FM Tehran10/ 1145Z 10 MAY 1979 To Immediate F.C.O. Telegram Number 584 Of 10 May 79 Info Immediate Cabinet Office (DIO)muduk (D14,DS11),CRE5, Washingtion. (Iran Internal Situation).

[35]) Ibid.

[36])F.C.O.8/3644, Lever to Alexander (4 July 1980).

[٣٧])أبو الحسن بني صدر: ولد في ٢٢ مارس ١٩٣٣م في إحدى نواحي مدينة باغجه التابعة لمحافظة همدان ، درس الاقتصاد في جامعة طهران ثم أكمل دراسته العليا في جامعة السوربون في فرنسا، شارك الحركات الطلابية في مكافحة الشاه في أوائل عام١٩٦٠م، وسجن مرتين، وأصيب خلال انتفاضة عام١٩٦٣م، ثم فر إلى فرنسا، وانضم إلى مجموعة المقاومة الإيرانية بقيادة آية الله الخوميني ،وبعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩م، عاد إلى إيران مع الخوميني ، ليشغل عدة مناصب في حكومة الجمهورية الإسلامية منها نائب وزير الاقتصاد والمالية والقائم بأعمال وزير الخارجية لفترة قصيرة خلال عام ١٩٧٩م ، ووزيرًا للمالية من ١٩٧٩ إلى١٩٨٠م ، كان أول رئيس للجمهورية الإيرانية حيث تولى ذلك المنصب في ٤ فبراير ١٩٨٠ حتى ٢١ يونيو١٩٨١م ، بعدما عزل من منصبه من قبل آية الله الخوميني بسبب معارضته لاستمرار الحرب بين إيران والعراق، وهرب إلى فرنسا ؛ ليصبح بعدها معارضًا للحكم السياسي في إيران ، خلفه في هذا المنصب محمد علي رجائي . أنظر: شاكر كسرائي: إيران، الأحزاب والشخصيات السياسية ١٨٩٠- ٢٠١٣م، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، عام ٢٠١٤م، ص ١٥٨ .

[38]) F.C.O.8/3594, Tel No. 101 (29 January 1980).

[٣٩]) مارجريت تاتشر :هي زعيمة بريطانية محافظة (من حزب المحافظين) ولدت عام ١٩٢٥م، درست القانون في جامعة أكسفورد، مارست المحاماة منذ عام ١٩٥٩م انتخبت عام ١٩٦١م نائبة عن حزب المحافظين، أصبحت وزيرة للتربية والعلوم بين عامي ١٩٧٠-١٩٧٤م، انتخبت مرة

أخرى زعيمة لحزب المحافظين في فبراير ١٩٧٥م، وفي مايو ١٩٧٩م أصبحت رئيسة وزراء لبريطانيا فكانت أول إمرأة تتولى هذا المنصب المهم في بريطانيا وفي أوروبا. لقبت بالمرأة الحديدية لقوة شخصيتها. أنظر:

Charles Moore: Margaret Thatcher The Authorized Biography From Grantham To The Falklands, Publisher: Allen Lynn-London 2013.p.p.5-12.

كذلك: إسلام محمد عبد ربه: الحرب العراقية -الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بكلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، عام ٢٠١٥م ص ١٨١.

[40]) The Prime minister: 19/274, Tel No. 55 (29 January 1980).

[٤١]) أحمد شاهين: المجابهة الأمريكية الإيرانية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، العدد: ٩٧، في ديسمبر ١٩٧٩م، ص١٥٣. كذلك أنظر:

-Trahair .C. S, Richard and Robert L.Miller: Encyclopedia of Cold War Espionage, spies, and secret Operations, 2004. P. 219.

[٤٢]) جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، ترجمة سناء شوقي حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٣م، ص٤٨٧.

[٤٣]) نبيلة محمود ذيب مليحة: المرجع السابق ، ص ٢٥١.

[44])F.C.O. Confidential UK Comms Only FM Tehran 050515z November 1979 to Immediate F.C.O. Telegram Number 1072 of 5 November Info Immediate Moduk Cabinet Office (CIO) Washingtion my Telno 1063 (The Situation in Iran).

[٤٥])وليد حسين البرني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة زليتن ، ليبيا ،عام ٢٠٠٨م ص ١١٢.

[٤٦]) فادي جمعة: العلاقات الإيرانية- الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القدس، فلسطين، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٩م، ص ٢٨.

[47]) F.C.O Confidential Fm Tehran 18 December 1979 To Immediate F.C.O. Telegram Number 1355 Of 18 Dec. 1979 Info Immediate Washingtion (The Situation in Iran).

كان الخوميني يرى أن العلاقات القائمة بين طهران وواشنطن هي علاقات السادة بالعبيد ؛ ولذلك لابد من تغييرها لتصبح علاقات متكافئة ، وإذا لم يكن تغييرها متاحًا فلا حاجة لها " ماذا نفعل بالعلاقات مع أمريكا نحن لانحتاجها هم الذين يحتاجون إلى العلاقات معنا"، واستنادًا إلى قاموسه الخاص بدأ الخوميني يستخدم تعبيرات لها أبعاد دينية في وصف الولايات المتحدة الأمريكية والغرب" فتلك الحكومات هي حكومات شيطانية مسبة كاذبة وظالمة"، والملاحظة التي تسجل فيما يتعلق بالتعبيرات والمصطلحات التي كان ينحتها الخوميني ويستخدمها عند الحديث عن الولايات المتحدة الأمريكية أنها كانت ترمز إلى مضمونين أحدهما ديني إسلامي والآخر وطني، كما كانت تعبوية مليئة بالتحقير للخصم، ومنذ ذلك التاريخ وإلى اليوم والشعار الشهير (الموت لأمريكا) باعتبارها الشيطان الأكبر يتردد صداه في المساجد والخطب الرسمية السياسية، حاملًا دلالة قوية بأن النزاع الأيدلوجي بين الطرفين مازال عميقًا. أنظر: جيمي كارتر: مذكرات البيت

الأبيض، المرجع السابق ص ٦١٠، فاطمة الصمادي: العلاقات الإيرانية- الأمريكية قطيعة لاتمنع الصفقات، منتدى العلاقات العربية والدولية، د. ت.، ص ص ٤- ٥.

[48]) Nara: FM Amembassy Lagos To Usinfo Washdc Immediate Secstate Washdc Immediate 9312 INFO Us mission Usun New York Confidential 031559Z Dec.1979 Subject: Media Reaction – Iran.

[49]) Nicholas Wapshott: Ronald Reagan and Margaret Thatcher Apolitical Marriage Sentinel Published by the Penguin Group.2008. P.121.

[50]) F.C.O. Confidential UKComms Only FM Tehran 050515zNovember 1979 to Immediate F.C.O. Telegram Number 1072 of 5 November Info Immediate Moduk (Ds11, Ds14), Cabinet Office (CIO) Washingtion m y Telno 1063 (The Situation in Iran).

[51]) Ibid.

[52]) F.C.O Confidential London SWIA 2AH 8 November 1979 (Iran) .

[53])F.C.O.8/3660, Tel No. 270 (5November 1979).

[54] F.C.O.8/3664, Denza to Miers (7 February 1980).

[55])F.C.O.8/3664, Williams to Grier (5 March 1980).

[56]) F.C.O. Confidential From Tehran 12 Nov. 1979. To Priority F.C.O. Telegram Number 1135 of 12 Nov 1979 My Tel. No. 1122(The Situation in Iran).

[57]) Ibid.

[58]) Telephone Conversation between the Prime Minister and the President of the United States of American ON Monday 19 November 1979.

محادثة هاتفية بين الرئيس كارتر وتاتشر (١٩ نوفمبر ١٩٧٩) .

[59])F.C.O.8/3382, Hannay to Moberly (19 November 1979.

[60]) The Prime minister: 19/273, TELNO002 (2 January 1980).

[61]) The Prime minister: 19/274, TELNO51 (17 January 1980).

[62]) F.C.O Confidential From Tehran 251755Z nov.79 To Immediate F.C.O. Telegram Number 1231 Of 25 november To Immediate Cabinet Office(DIO)muduk (D14) muduk(DS11) CRE5, Washingtion ukmis new York my Tel, no. 1229(Situation in Iran).

[63]) The Prime minister: 19/273, TELNO4349 (26 N0vember 1979).

[64]) F.C.O. Confidential From Tehran 5120072December 79 To Immediate FCO. Telgram Number 1293 of 5 December MY Tel NO.1282 U. S. Embassy, Tehran.

[65]) The Prime minister: 19/275, TELNO288 (18 March 1980).

[66])- The Prime minister: personal message serial no. t6/80 December 6, 1979 secret.

[67]) The Prime minister: 19/76, Record of PM's meeting with Secretary Vance (10 December 1979).

[68]) Moin, Baqer : Khomeini: Life of the Ayatollah (London, 1999).p. 226.

[69]) The Prime minister: 19/76, Letter from PM's Private Secretary to George Walden (FCO) to discuss PM's meeting with Secretary Vance earlier on in the day (10 December 1979).

[70])F.C.O.8/3376, 'Iran: Risk of Retaliation in the Middle East Against Britain' (20
December 1979).

[71])F.C.O.8/3396, Tel No. 1373 (20 December 1979).

[72]) The Prime minister: 19/273, Tel No. 1951 (26 December 1979).

[73])CAB148/189, OD(80)1st Meeting (22 January 1980).

[٧٤]) سايروس روبرتس فانس (٢٧مارس ١٩١٧ - ١٢يناير ٢٠٠٢ م) كان محاميًا أمريكيًا ووزير خارجية للولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس جيمي كارتر من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠م ، وقبل ذلك كان نائبًا لوزير الدفاع. ركز فانس في سياسته الخارجية على التفاوض بدلًا من النزاع وأهتم بشكل خاص في مجال الحد من التسلح. في أبريل من عام ١٩٨٠م، استقال فانس من منصبه احتجاجًا على عملية مخلب النسر التي قامت بها الإدارة الأمريكية لإنقاذ الرهائن الأمريكيين في إيران، وخلفه بالمنصب إدموند موسكي. أنظر الموقع الالكتروني:

ar.wikipedia.org › wiki › سايروس_فانس

[٧٥]) فانس ساويرس: خيارات صعبة (مذكرات) تعريب المركز العربي للمعلومات، بيروت، الطبعة الثانية، عام ١٩٨٤م ، ص ٣٢٨.

[76]) The Prime minister: 19/275, Lever to PM's Private Secretary (8 February 1980).

[77])F.C.O.8/3594, Moberly to Miers (8 February 1980).

[78]) F.C.O.8/3594, Moberly to Miers (8 February 1980).

[79]) The Prime minister: 19/275, PM's Private Secretary to Gomersall (8 April 1980).

[80])The Prime minister: 19/276, Lead editorial in Washington Post entitled 'What is an Ally?' (11 April 1980).

[81])Department of State, *American Foreign Policy Basic Documents 1977–1980 Washington*, 1983), 758.

[82]) F.C.O. Confidential London FCO NO. 8/3571, Graham interviewed by Parliamentary Committee (2 April 1980).

وزارة الخارجية والكومونولث ٣٥٧١/٨, مقابلة تم إجراؤها مع جراهام من قِبل اللجنة البرلمانية (٢ أبريل ١٩٨٠). كذلك أنظر: ماشين ياكوفليف: الخليج العربي وخطط الدول الغربية، ترجمة حسان ميخائيل اسحق ورضوان القصماني، ١٩٨٨م، الطبعة الأولى، ص ٦١.

[83]) The Prime minister: 19/275, PM's Private Secretary to Gomersall (8 April 1980).

[84])F.C.O.Secret FMWashington 190100zApril 80 to Priority F.C.O.Telgram Number 1`536Of 19 April 1980 Info Paris And Boon. أنظر الملحق رقم ١

[85]) F.C.O. Confidential London F.C.O. No. 8/3603, 'Draft Statement by Foreign Ministers of the Nine Meeting in Luxembourg' (21 April 1980).
وزارة الخارجية والكومونولث ٣٦٠٣/٨, "مسودة بيان وزراء الخارجية، الاجتماع التاسع في لوكسمبورج" (٢١ أبريل ١٩٨٠).

[86])Lieber, Robert :The European Community and the Middle East', in Legum, Colin (ed.), Crises and Conflicts in the Middle East—The Changing Strategy: From Iran to Afghanistan (New York, 1981), 192.

[87]) The Prime minister: 19/277, Minutes of Meeting held between PM, Ian Gilmour, Douglas Hurd
and Tom Tenchard (22 May 1980).

[٨٨]) أنظر: جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، المرجع السابق ص ص ٤٩٧- ٥٢٢. كذلك أنظر:
David Farber :Taken Hostage the Iran Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam. *(Politics and Society in Twentieth Century America.)* Princeton: Princeton University Press2005. P. P.176-177.

[89]) F.C.O Confidential From Tehran 121755Z oct. 1980 To Immediate F.C.O. Telegram Number 1231 Of 12 october To Immediate Cabinet Office(DIO)muduk (D14) muduk(DS11) CRE5, Washingtion ukmis new York myTel. No. 1229(Situation in Iran) .

[٩٠]) كان يوجد في إيران عدد كبير من المصانع والمشروعات (مصانع سيارات وغزل ونسيج الزجاج ومصافي تكرير النفط وخطوط أنابيب نقل النفط ومرافئ شحن النفط ومحطات كهربائية)، يبلغ عددها ستة آلاف وخمسمائة مصنع، يعود أغلبها إلى مستثمرين بريطانيين، وأجانب آخرين، وتوقف العديد منها بعد تأميم إيران لجميع المصابع الأجنبية في عام ١٩٧٩م. أنظر: مجلة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، العدد: ٣٢، في يناير ١٩٨٥م، ص ٣٨٠.

[٩١]) سلمان عاطف: تأميم النفط الإيراني ، مجلة البترول والغاز العربي، الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد: الثاني في فبراير، عام ١٩٧٩م، ص ٥٤.

[92])Daily Express (News Paper) , 27 Feb 1981.

[٩٣]) غلام رضا نجاتي: المرجع السابق، ص ٨٩.

[94]) The Times (News Paper), 30 Jun 1981.

[95])Financial Times New Paper 3 March 1981.

[96]) The Daily Telegraph New Paper 28 Febr 1981.

[97])Financial Times New Paper 25 May 1981

[98])The Times New Paper 30 Jun.

[99])Homa Katouzian: Political Economy Of Modern Iran, London University Pries 1981p. 175.

[100]) Ibid: p. 177.

ثبت بالمصادر والمراجع
-الوثائق البريطانية غير المنشورة: -
-وثائق رئيسة وزراء بريطانيا مارجريت تاتشر: -
Archive Margaret Thatcher-:
-وثائق الخارجية البريطانية ودول الكومنولث البريطاني: -
Foreign and Commonwealth Office (F.C.O.).
-F.C.O. Confidential Covering Secret This Document Is the Property of Her Britannic Majestys Government NBP 020/28 British Policy on Iran 1974-1978
Foreign and Commonwealth Office Confidential Covering Secret Chapter 11.
- F.C.O. Secret FM. F.C.O. 0141637Z Jan. 8 To Immediate Washingtion Telegram Number 79 of 14 January Info Immediate UKMIS New YORK Tehran(for private secretary to secretary of state United state /iran).
- F.C.O Confidential FM Tehran10/ 1145Z 10 May 1979 To Immediate F.C.O. Telegram Number 584 Of 10 May 79 INFO IMMEDIATE Cabinet Office (DIO)muduk (D14,DS11),CRE5, Washingtion. (Iran Internal Situation).
-F.C.O. Confidential UK Comms Only FM Tehran 050515z November 1979 to Immediate F.C.O. Telegram Number 1072 of 5 November Info Immediate Moduk Cabinet Office (CIO) Washingtion my Telno 1063 (The Situation in Iran).
-F.C.O.8/3660, Tel No. 270 (5November 1979).
- F.C.O Confidential London SWIA 2AH 8 November 1979 (Iran) .
-F.C.O. Confidential From Tehran 12 Nov. 1979. To Priority F.C.O. Telegram Number 1135 of 12 Nov 1979 My Tel. No. 1122(The Situation in Iran).
- F.C.O.8/3382, Hannay to Moberly (19 November 1979).
- Telephone Conversation between the Prime Minister and the President of the United States of American On Monday 19 November 1979.
-F.C.O Confidential From Tehran 251755Z nov.79 To Immediate F.C.O. Telegram Number 1231 Of 25 november To Immediate Cabinet Office(DIO)muduk (D14) muduk(DS11) CRE5, Washingtion ukmis new York my Tel, no. 1229(Situation in Iran).
- The Prime minister: 19/273, TELNO4349 (26 November 1979).
- The Prime minister: 19/273, Tel No. 4349 (26 December 1979).
-F.C.O Confidential From Tehran 05120072 DEC 79. To Immediate F.C.O. Telegram Number1293 of 5 December Info Priority Washingtion, EEC Posts ukmis New York my Tel. no. 1282. U.S. Embassy Tehran.

- Prime minister,s personal message serial no. t6/80 December 6, 1979 secret
- F.C.O Confidential Fm Tehran 18 December 1979 To Immediate F.C.O. Telegram Number 1355 Of 18 Dec. 1979 Info Immediate Washingtion (The Situation in Iran).
- The Prime minister: 19/273, Tel No. 1951 (26 December 1979).
- The Prime minister: 19/273, Tel No. 002 (2 January 1980).
-Prem 19/274, Tel No. 51 (17 January 1980).
- F.C.O.8/3594, Tel No. 101 (29 January 1980).
- The Prime minister: 19/274, Tel No. 55 (29 January 1980).
- F.C.O.8/3664, Denza to Miers (7 February 1980).
- F.C.O.8/3664, Williams to Grier (5 March 1980).
- The Prime minister: 19/275, Tel No. 288 (18 March 1980).
- The Prime minister: 19/277, Minutes of Meeting held between PM, Ian Gilmour, Douglas Hurd
and Tom Tenchard (22 May 1980).
- F.C.O.8/3644, Lever to Alexander (4 July 1980).
- - The Prime minister: personal message serial no. t6/80January 8, 1980 secret. - The Prime minister: 19/76, Record of PM's meeting with Secretary Vance (10 December 1979).
- The Prime minister: 19/76, Letter from PM's Private Secretary to George Walden (F.C.O.) to discuss PM's meeting with Secretary Vance earlier on in the day (10 December 1979).
- F.C.O.8/3376, 'Iran: Risk of Retaliation in the Middle East Against Britain' (20
December 1979).
- F.C.O.8/3396, TELNO1373 (20 December 1979).
- The Prime minister: 19/275, Lever to PM's Private Secretary (8 February 1980).
- F.C.O.8/3594, Moberly to Miers (8 February 1980).
- F.C.O.8/3594, Moberly to Miers (8 February 1980).
- The Prime minister: 19/275, PM's Private Secretary to Gomersall (8 April 1980).
- F.C.O.Secret FMWashington 190100zApril 80 To Priority FCOTelgram Number 1536Of 19 April 1980 Info Paris And Boon .
- Prem 19/276, Lead editorial in Washington Post entitled 'What is an Ally?' (11 April 1980).
- F.C.O. Confidential London FCO NO. 8/3571, Graham interviewed by Parliamentary Committee (2 April 1980).

- F.C.O. Confidential London FCO NO. 8/3603, 'Draft Statement by Foreign Ministers of the Nine Meeting in Luxembourg' (21 April 1980).
-F.C.O Confidential From Tehran 121755Z oct. 1980 To Immediate F.C.O. Telegram Number 1231 Of 12 october To Immediate Cabinet Office(DIO)muduk (D14) muduk(DS11) CRE5, Washingtion ukmis new York myTel. No. 1229(Situation in Iran) .

-الوثائق البريطانية المنشورة: -

أ- وثائق مجلس الوزراء البريطاني: British Cabinet documents – CAB148/189, OD(80)1st Meeting (22 January 1980).

ب-وثائق البرلمان البريطاني: -The UK Parliament.

- House of Commons : Foreign Affairs Committee , The Role of the F.C.O. in UK Government , Seventh Report of Session 2010–12 , Volume I ,Report together With formal minutes, or Written evidence Published on 12 May 2011 by authority of the House of Commons , London: The Stationery Office Limited.

-House of Commons , Foreign Affairs Committee , UK policy towards Iran Third Report of Session 2014–15 , Report, together with formal minutes relating to the report , Ordered by the House of Commons to be printed 8 July 2014 Published on 14 July 2014 by authority of the House of Commons , London :The stationery Office Limited .

- الوثائق الأمريكية المنشورة: -

أ- وثائق وزارة الخارجية الأمريكية (Foreign Relations of the United States F.R. U. S.).

-Department of State, *American Foreign Policy Basic Documents 1977–1980 Washington*, 1983), 758.

ب-وثائق إدارة المحفوظات والسجلات الوطنية الأمريكية: -

- National Archives and Records Administration (Nara)-

-Nara: FM Amembassy Wellington To US info Washdc Immediate Info Secstate Washdc 6979 Confidential O 090350Z Jan. 1979 Subject: Media Reaction – Iran.

-Nara: FM Amembassy Lagos To US info Washdc Immediate Secstate Washdc Immediate 3081 INFO US mission New York Confidential O 021536Z Feb. 1979.1979 Subject: Media Reaction – Iran.

-Nara: FM Amembassy Lagos To Usinfo Washdc Immediate Secstate - Washdc Immediate 9312 INFO Us mission Usun New York Confidential 031559Z Dec.1979 Subject: Media Reaction – Iran.

المذكرات الشخصية :-

- جيمي كارتر: مذكرات البيت الأبيض، ترجمة سناء شوقي حرب، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، عام ٢٠١٣م..
- فانس ساويرس: خيارات صعبة (مذكرات) تعريب المركز العربي للمعلومات بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٤م.
-الصحف والمجلات: -
أ-العربية: -
- الأهرام: العدد: ٣٣٦٣٠ في السابع من يناير ١٩٧٩م.
-الأهرام العدد: ٣٣٦٥٦ في ٢ فبراير عام ١٩٧٩م.
-مجلة منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، العدد: ٣٢، في يناير ١٩٨٥م.
- جريدة الرياض: العدد: ١٥١٦٥ في الخميس ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م .
ب – الأجنبية: -
- Daily Express (News Paper) , 27 Feb 1981.
- The Daily Telegraph New Paper 28 Febr 1981.
- Financial Times New Paper 3 March 1981.
- Financial Times New Paper 25 May 1981
- The Times (News Paper), 30 Jun 1981.
-الأبحاث العلمية المنشورة: -
-جاسم محمد هايس: حكومة شاهبور بختيار (الأول من يناير -٥ فبراير ١٩٧٩ م)، مجلة الخليج العربي، مجلد (٣٩) العدد: الثالث والرابع البصرة، ٢٠١١..
- حيدر علي خلف الكعيلي: السياسة الأمريكية تجاه إيران في ظل حكومة شابور بختيار في الأول من يناير إلى الخامس من فبراير ١٩٧٩م، مجلة كلية التربية، جامعة واسط، العراق، العدد: الثامن عشر، في أبريل عام ٢٠١٥م.
- سلمان عاطف: تأميم النفط الإيراني مجلة البترول والغاز العربي، الكويت، السنة الخامسة عشرة، العدد: الثاني في فبراير، عام ١٩٧٩م.
-علاء رزاك فاضل النجار: الموقف البريطاني من الثورة الإيرانية١٩٧٩م ، جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مركز دراسات البصرة والخليج العربي ،مجلة أوروك ، العدد الأول، المجلد الحادي عشر ٢٠١٨ م .
- محمد صبري: تحديات السياسة الخارجية الايرانية (مستقبل الدبلوماسية)، تحليل وتقديم نشرة مختارات إيرانية، (مؤسسة الأهرام – القاهرة) العدد: ٢٣ في يونيو ٢٠٠٢م .
- محمد رحيم عيوضي: معالم الثورة الإسلامية، تحليل وتقديم نشرة مختارات إيرانية، (مؤسسة الأهرام – القاهرة) العدد: ٢٨ في نوفمبر ٢٠٠٢م.
- ناظم يونس عثمان وآخر: العلاقات الإيرانية السوفيتية خلال فترة حكومة مهدي بازركان المؤقتة (٥ فبراير ١٩٧٩م – ٥ نوفمبر ١٩٧٩م)، بحث منشور بمجلة جامعة زاخو المجلد: الثالث Bالعدد: الأول نوفمبر عام ٢٠١٤م.
-الرسائل العلمية غير المنشورة:
- إسلام محمد عبد ربه: الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠- ١٩٨٨م، رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بكلية الآداب، قسم التاريخ والآثار، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، عام ٢٠١٥م .
-حسين كريم حمود الحميداوي : محمد رضا بهلوي ،رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت بمعهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد ، العراق، عام ٢٠٠٧م.

-نبيلة محمود ذيب مليحة: السياسة الأمريكية تجاه إيران ١٩٤٥-١٩٨١م رسالة ماجستير غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ والآثار، كلية الآداب الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، عام٢٠١٢م.
-وفاء عبد المهدي راشد الشمري: التطورات السياسية الداخلية في إيران ١٩٦٤ -١٩٧٩ م رسالة ماجستير، غير منشورة، أجيزت بقسم التاريخ كلية التربية، الجامعة المستنصرية بغداد، العراق، عام، ٢٠٠٦.
-وليد حسين البرني: السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية في الفترة من ١٩٧٩ إلى ٢٠٠٧م ، رسالة ماجستير غير منشورة ، أجيزت بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة زليتن ، ليبيا ،عام ٢٠٠٨م .
المراجع العربية والمعربة:
- أحمد شاهين: المجابهة الأمريكية الإيرانية، شؤون فلسطينية، مركز أبحاث منظمة التحرير، لبنان، العدد: ٩٧، في ديسمبرعام ١٩٧٩م.
-أحمد مهابة: إيران بين التاج والعمامة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، عام ١٩٨٩م.
- آمال السبكي: تاريخ إيران السياسي بين ثورتين ١٩٠٦-١٩٧٩م، الكويت، أكتوبر، عام ١٩٩٩م.
-سيد جلال الدين المدني: تأريخ إيران السياسي المعاصر، ترجمة سالم مشكور، الناشر منظمة الإعلام الإسلامي، العلاقات الدولية طهران الطبعة الأولى ١٩٩٣ م.
-شاكر كسرائي: إيران، الأحزاب والشخصيات السياسية ١٨٩٠- ٢٠١٣م، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، لبنان، عام ٢٠١٤م.
-غلام رضا نجاتي: التاريخ الإيراني المعاصر، إيران في العصر البهلوي، نقله إلى العربية عبد الرحيم الحمراني ،مؤسسة دار الكتاب الإسلامي ، قم، الطبعة الأولى، عام ٢٠٠٨م .
-فاطمة الصمادي: العلاقات الإيرانية الأمريكية قطيعة لاتمنع الصفقات، منتدى العلاقات العربية والدولية د. ت.
- فادي جمعة: العلاقات الإيرانية الأمريكية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القدس، فلسطين، الطبعة الأولى، عام ٢٠١٩ م.
- فريدون هويدا :سقوط الشاه محمد رضا بهلوي الطبعة الثانية ، جامعة البصرة ، عام ١٩٨٢م .
-ماشين ياكوفليف: الخليج العربي وخطط الدول الغربية، ترجمة حسان ميخائيل اسحق ورضوان القصماني، ١٩٨٨م الطبعة الأولى .
-محمد عبد الله العزاوي: تأملات الثورة الإيرانية بازركان والمخاض الصعب، دراسة في الصراع على السلطة في إيران، الطبعة الأولى، دمشق، سوريا، عام ٢٠١٠م.
-محمد وصفي أبو مغلي: دليل الشخصيات الإيرانية المعاصرة، منشورات، مركز دراسات الخليج العربي، جامعة البصرة، العراق، عام ١٩٨٣م.
المراجع الأجنبية :
-Charles Moore: Margaret Thatcher The Authorized Biography From Grantham To
The Falklands, Publisher: Allen Lynn-London 2013.
-David Farber :Taken Hostage the Iran Hostage Crisis and America's First Encounter with Radical Islam. *(Politics and Society in Twentieth Century America.)* Princeton: Princeton University Press2005.

- Homa Katouzian: Political Economy Of Modern Iran, London University Pries 1981.
-Lieber, Robert: The European Community and the Middle East', in Legum, Colin (ed.), Crises and Conflicts in the Middle East—The Changing Strategy: From Iran to Afghanistan (New York, 1981).
-Moin, Baqer : Khomeini: Life of the Ayatollah (London, 1999).
- Nicholas Wapshott: Ronald Reagan and Margaret Thatcher Apolitical Marriage Sentinel Published by the Penguin Group.2008.
-Trahair .C. S, Richard and Robert L.Miller: Encyclopedia of Cold War Espionage, spies, and secret Operations, 2004.

المواقع الالكترونية :-

-ar.wikipedia.org › wiki › سايروس_فانس

قائمة رؤساء وزراء بريطانيا - ويكيبيديا

-ar.m.wikipedia.org/wiki/...